

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٧٥٣

الخميس ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢، الساعة ١٠/٤٥

نيويورك

الرئيس:	السيدة رايس	(الولايات المتحدة الأمريكية)
	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد مورايس كابرال
	توغو	السيد مينون
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد لي باودونغ
	غواتيمالا	السيد روسنتال
	فرنسا	السيد براينس
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير بارهام
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

عدم الانتشار ونزع السلاح والأمن في المجال النووي

رسالة مؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة (S/2012/194)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

عدم الانتشار ونزع السلاح والأمن في المجال النووي

رسالة مؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة (S/2012/194)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/194، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، تحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر. وأود أيضا أن أوجه انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/2012/207، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة.

وأرحب بحضور الأمين العام، معالي السيد بان كي - مون. وأود أن أبلغ أعضاء المجلس بأن الأمين العام سوف يضطر إلى المغادرة من أجل الاشتراك في أمر هام آخر الساعة ١١/١٥. والآن أعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أثني على الولايات المتحدة لعقد هذه الجلسة لمتابعة مؤتمر قمة مجلس الأمن الذي عقد برئاسة الرئيس أوباما في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ (S/PV.6191). وقد حدث العديد من التطورات التي نرحب بها منذ ذلك الوقت. فقد اعتمد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ خطة عمل تتألف من ٦٤ نقطة بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وأتطلع إلى إجراء مناقشات بناءة في الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، التي ستبدأ في نهاية هذا الشهر.

ويواصل الاتحاد الروسي والولايات المتحدة خفض ترسانالهما النووية المنشورة بموجب المعاهدة الجديدة بشأن زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية والحد منها - فضلاً عن إجراء المشاورات جنبا إلى جنب مع الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية بشأن تنفيذ التزامات نزع السلاح وزيادة الشفافية فيما يتعلق بترساناتها النووية. ولأول مرة أدرجت منظمة حلف شمال الأطلسي هدف تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية في جدول أعمالها. وسيكون مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي المقبل في شيكاغو فرصة هامة لوضع نهج مشترك.

وكانت هناك أيضا جهود مبتكرة من قبل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وتشمل الجهود الرامية إلى إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة النووية بدعمها نظام قوي للتحقق، ومبادرة الدول العشر المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح النووي، وإنشاء اللجنة الأفريقية للطاقة النووية، وإحراز مزيد من التقدم نحو تعزيز معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. ونواصل التحضير أيضا لعقد مؤتمر في فنلندا في وقت لاحق من هذا العام بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

وقد تم الاتفاق في مؤتمر القمة المعني بالأمن النووي المعقود في واشنطن العاصمة في عام ٢٠١٠ على وضع خطة

عمل تفصيلية تهدف إلى تحسين الأمن النووي، وتأمين المواد النووية ومنع الإرهاب النووي. وأرحب بالالتزامات الجديدة التي تم التعهد بها في مؤتمر قمة سول للأمن النووي لعام ٢٠١٢، فضلا عن المناقشة المركزة بشأن زيادة التآزر بين الأمان والأمن النوويين. وأشكر رئيس جمهورية كوريا، لي ميونغ – باك لقيادته. وقد سلطت الضوء في مؤتمر قمة سول للأمن النووي على ضرورة تعزيز الجهود التي نبذلها لمنع تمويل الانتشار، فضلا عن التمويل المتعلق بالإرهاب. وعليه، فإنني أتشجع لأن مشروع البيان الرئاسي اليوم يعترف بأهمية تمويل الانتشار.

وتعمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على تعزيز التعاون الدولي في مجال منع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل. وأثني على قرار مجلس الأمن بشأن تمديد ولاية اللجنة حتى نيسان/أبريل ٢٠٢١. وللمساعدة في تعزيز الإطار القانوني لمنع الإرهاب النووي، سأقيم مناسبة رفيعة المستوى في خريف هذا العام بغية تعزيز الالتزام العالمي والتنفيذ الكامل للاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

وعلى الرغم من التقدم المحرز، فإن هناك الكثير من العمل الذي يجب القيام به. فهناك عشرات الآلاف من الأسلحة النووية لا تزال تهدد البشرية. وتنفق البلايين من الدولارات من أجل تحديثها، على الرغم من وجود الاحتياجات الاجتماعية الملحة، وتزايد التوقعات العالمية فيما يتعلق بتحقيق تقدم في مجال نزع السلاح. ولم تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ بعد، على الرغم من مضي ستة عشر عاما على اعتمادها من قبل الجمعية العامة. وأرحب بحرارة بتصديق إندونيسيا عليها، وندعو جميع الدول المرفق (٢) الأخرى لأن تحذو حذوها.

في غضون ذلك، لا يزال مؤتمر نزع السلاح في مأزقه. أود أن أجدد القول إن حالة الجمود الراهنة غير مقبولة. إن لم يتمكن المؤتمر من بدء العمل هذا العام، فإن على الجمعية العامة بالتالي أن تمارس مسؤوليتها الرئيسية المتمثلة في النهوض بعملية نزع السلاح. ومن أجل تيسير التفاوض في مؤتمر نزع السلاح، يمكن للدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية أن تنظر في بلورة العناصر المتعلقة بالتوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وبصفتي الأمين العام، أرغب في النظر في إنشاء فريق من الشخصيات المرموقة للمساعدة في تلك المهمة.

لقد أكدت الحادثة المأسوية التي وقعت في فوكوشيما الحاجة الملحة إلى تحسين الأمان النووي وإطار الاستجابة الدولية لحالات الطوارئ. وأشيد بالوكالة الدولية للطاقة الذرية للعمل الذي تقوم به. في مؤتمر قمة الأمن النووي في سول، حددتُ خمسة مجالات لتعزيز نظام الأمان النووي العالمي وتعزيز التآزر بين الأمان النووي والأمن النووي. لقد اعترفت الوثيقة الختامية لمؤتمر أطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ بأهمية التصدي لتلك التحديات وتقاسم أفضل الممارسات. وينبغي أن تخصص الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ وقتاً محدداً لتلك المسائل.

اسمحوا لي أيضاً بأن أشدد على أهمية الامتثال التام لقرارات مجلس الأمن. أرحب بالبيان الرئاسي الذي أصدره المجلس في ١٦ نيسان/أبريل (S/PRST/2012/13)، وأدان فيه بقوة قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإطلاق ما يسمى "ساتلاً مخصصاً للتطبيقات". لقد أرسل المجلس رسالة حازمة وموحدة. وأحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال فوراً لواجباتها بموجب القرارين ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩). وحسبما طلبه مجلس الأمن، عليها ألا تقوم بأي عمليات إطلاق أخرى باستخدام

تقنية القذائف التسيارية، أو أي تجارب نووية أخرى، أو أي أعمال استفزازية أخرى. وأجدد دعوتي للسلطات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى بناء الثقة مع البلدان المجاورة وتحسين حياة شعبها الذي يواجه احتياجات غذائية وتغذوية خطيرة. كما أؤكد أيضاً مجدداً التزامي بالعمل من أجل السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية.

بخصوص إيران، فإن الحصيلة الوحيدة المقبولة هي التسوية السلمية التي تعيد الثقة الدولية في الطابع السلمي الصرف لبرنامج إيران النووي، بما يتوافق مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. في ذلك الصدد، أرحب بجولة المحادثات الأولية المعقودة في اسطنبول بين إيران ومجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣. وآمل أن تواصل الأطراف عملها انطلاقاً من ذلك في اجتماعها المقبل في بغداد. من المهم الاتفاق على خطوات ملموسة ومتبادلة للوصول إلى تسوية شاملة عبر التفاوض.

أثني مرة أخرى على محور تركيز هذه الجلسة. وآمل أن يواصل مجلس الأمن التشديد على أن انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، كما أشارت إلى ذلك القرارات ذات الصلة، بما فيها القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩). يجب مواصلة هذه المناقشة على أعلى المستويات.

كما سبق أن قلت كثيراً، إن مؤتمر قمة مجلس الأمن الذي ترأسه الرئيس أوباما (انظر S/PV.6191) لا ينبغي أن يكون حدثاً يتيماً. وأدعو أعضاء مجلس الأمن إلى النظر بجدية في متابعة ذلك لدى افتتاح دورة الجمعية العامة لهذا العام. إن المجتمع الدولي يتطلع إلى مجلس الأمن ليواصل دوره القيادي في خلق الزخم السياسي اللازم لتحقيق السلام والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الأمين العام على بيانه المهم.

تمثل مناقشة مجلس الأمن هذه بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح والأمن في المجال النووي فرصة جيدة التوقيت لتجديد التأكيد على ضرورة أن تمتثل جميع الدول الأعضاء لواجباتها والتزاماتها فيما يتعلق بتحديد الأسلحة، ونزع السلاح وجوانب عدم الانتشار كافة فيما يتعلق بجميع أنواع الأسلحة. ونعتقد أن السلم والأمن الدوليين لن يتحققا بصورة كاملة إلا حين يصبح العالم خالياً من أسلحة الدمار الشامل، وما تشكله من تهديد، واحتمال أن يستخدمها الإرهابيون أو الجهات الفاعلة من غير الدول.

في عام ١٩٦٧، أصبحت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، باعتماد معاهدة تلاتيلكو، أول منطقة مكتظة بالسكان في العالم تخلو من الأسلحة النووية. وشكلت تلك المعاهدة نموذجاً لإنشاء مناطق أخرى في أفريقيا وجنوب المحيط الهادئ، وجنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى، فضلاً عن الاعتراف بمنغوليا بصفتها بلداً خالياً من الأسلحة النووية. إن رفض أكثر من ١٠٠ دولة من الدول الأعضاء في المناطق الخالية من الأسلحة النووية امتلاك هذا النوع من الأسلحة أو استخدامه أو صناعته يشكل إسهاماً مهما في عدم الانتشار، كما يُعتبر تدبيراً من تدابير بناء الثقة في مجال نزع السلاح، وبالتالي، فإنه يسهم في صون السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

لقد ظلت كولومبيا، بصفتها دولة طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبلداً لا يملك أسلحة نووية، من الداعين إلى عالمية الانضمام إلى ذلك الصك الدولي وتنفيذه تنفيذاً فعالاً. ووفاءً بالتزاماتها، أبرمت كولومبيا اتفاق

ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فضلاً عن البروتوكول الإضافي التابع له.

بالرغم من حدوث تقدم في خفض الترسانات النووية – وفي هذا الخصوص أود أن أثني على بدء نفاذ المعاهدة المبرمة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بتدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها في ٥ شباط/ فبراير ٢٠١١ – فإن ثمة الكثير مما لا يزال يتعين عمله لتحقيق القضاء التام عليها. ينبغي على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بلا استثناء أن تحرز تقدماً في ذلك الالتزام بصورة نهائية وقابلة للتحقق منها ولا يمكن النكوص عنها.

وبصفتنا بلدا طرفاً من بلدان المرفق ٢ لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، نود أن نجدد التأكيد على أهمية بدء نفاذ المعاهدة. ومع أن الوقف الاختياري للتجارب النووي الذي أعلنته شتى الدول الحائزة للأسلحة النووية يشكل تقدماً في المسألة، فإنه ما مِن شيء سوى الالتزام الملزم قانوناً سيمنع إجراء تفجيرات نووية جديدة وآثارها السلبية على السلم والأمن الدوليين، فضلاً عن آثارها على البشر والبيئة.

تعتقد كولومبيا، بصفتها دولة عضواً في مؤتمر نزع السلاح، بضرورة اعتماد صك ملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن السلبية حتى يتسنى التغلب على الخلافات القائمة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها.

مع أن المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية تتضمن بروتوكولات إضافية تهدف إلى كفالة احترام المركز غير النووي وتكافح استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، فإنه طالما لم يتحقق نزع السلاح العام والكامل وطالما استمر وجود فئة الدول الحائزة لأسلحة نووية، فسيظل من الضروري ومن المُلِح أن يحرز مؤتمر نزع السلاح تقدماً ملموساً في مجال التفاوض على اتفاقية بشأن هذه المسألة.

معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أحد الصكوك الأخرى الملزمة قانوناً التي لا يزال يتعين التفاوض بشأنها في ذلك المحفل المتعدد الأطراف بغرض الإسهام إسهاماً كبيراً في عدم الانتشار. يتطلب عدم الانتشار أيضاً منع الوصول إلى المواد الانشطارية وتكنولوجياتها، بما في ذلك المعارف والمعلومات المتعلقة بالأسلحة النووية. ونجدد تأكيد رغبتنا في العمل مع جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح من أجل كفالة أن يستأنف المؤتمر مفاوضاته حول الاتفاقات الدولية المتعلقة في مجال نزع السلاح وأن يتمكن من الخروج من حالة الشلل التي شهدها خلال العقد الماضي.

يشكل الإرهاب النووي تهديداً لجميع الدول بلا استثناء. لذا فإن من الضروري أن تتضافر جهودنا لمواجهته بفعالية. لقد اتخذت كولومبيا، انطلاقاً من استيعابها لنطاق ذلك التهديد، الخطوات التشريعية الداخلية الضرورية للتصديق على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها، فضلاً عن الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

أود أيضاً أن أشير إلى القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي لا يكمِّل، فحسب، الجهود الدولية في مجالات نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحة الإرهاب، بل يحدد أيضاً التهديد الجديد الذي يمثله امتلاك الإرهابيين والجهات الفاعلة من غير الدول لهذه الأسلحة ووسائل إيصالها والمواد المتعلقة بها.

والقرار ينص على توفير التعاون والمساعدة الدوليين للدول لضمان تنفيذه الفعال للقرار باعتباره عنصرا محوريا من عناصر الوقاية.

وبدعم من منظمة الدول الأمريكية ومركز ستيمسون ومؤسسة ستانلي، عُقدت حلقة العمل الأولى

لدول الأنديز بشأن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في بلدنا. وفي حلقة العمل، قدمت بلدان المنطقة معلومات عن التقدم الذي أحرزته في تنفيذ القرار واحتياجاتها بهذا الخصوص.

أخيرا، فإن بلدي يعتبر نزع السلاح النووي وعدم انتشاره جزءا من عملية شاملة تهدف إلى تحقيق نزع السلاح العام والكامل من جميع جوانبه وبخصوص جميع أنواع الأسلحة. وبالتالي، فإن من الأهمية بمكان أن تلتزم جميع أجهزة الأمم المتحدة، ضمن اختصاص كل منها، بطريقة حازمة بتحقيق الأهداف الملموسة المحددة والتي تشمل اعتماد معاهدة لتجارة الأسلحة وتعزيز تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ودخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر.

السيد مهدييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة. وأذربيجان تتفق مع موقف حركة عدم الانحياز بشأن المسألة، كما تبينه الرسالة والمرفقات الواردة في الوثيقة S/2012/223.

تشاطر أذربيجان المجتمع الدولي القلق المشترك إزاء التهديدات والمخاطر النووية المتزايدة. ويولي بلدي، منذ الأيام الأولى لاستقلاله، أهمية كبرى للأمن النووي. وننوه بالجهود الدولية المبذولة لضمان التنفيذ الصارم لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على الصعيد العالمي.

في الوقت نفسه، نرى أن الآلية ونظام التحقق الدوليين ليسا قويين أو فعالين بما فيه الكفاية لمنع الانتشار غير القانوني للتكنولوجيات النووية. وفي هذا الصدد، من الضروري مواصلة تعزيز مفهوم التعهدات الملزمة قانونا والمقبولة عموما فيما يتعلق بعدم استخدام الأسلحة النووية والتكنولوجيا النووية في أغراض عسكرية.

ولقد كان التعاون الدولي دائما في صميم جهود أذربيجان في مجال الأمن والسلامة النوويين. وأنشطتنا تركز على الأهداف وهي تجري بروح من الاحترام المتبادل والتعاون. وأذربيجان، التي تقر وتشيد بالدور المركزي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في وضع أنظمة ومعايير الأمن النووي، تتعاون بنجاح مع الوكالة بشأن مختلف جوانب الأمن النووي.

وغني عن البيان أن قضايا الأمن النووي وعدم الانتشار مترابطة بصورة وثيقة. ونحن نعتقد أن اقتراح أذربيجان بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب القوقاز سيحظى بتأييد البلدان المجاورة والمجتمع الدولي الأوسع.

وعلى خلفية تهديدات الانتشار الناشئة ونظرا لموقع بلدي الجغرافي، فإننا نولي أهمية قصوى لمنع استخدام أراضينا بمثابة طريق عبور للاتجار غير المشروع بالمواد النووية. وبالتعاون الوثيق مع شركائنا الدوليين وبما يتماشى مع المعايير الدولية، فقد أنشأنا نظاما وطنيا شاملا للرقابة على الصادرات يستند إلى أساس تشريعي متين. وحتى الآن، أثبت النظام أنه آلية يمكن الاعتماد عليها في منع الاتجار غير المشروع بالمواد النووية.

وفي الوقت نفسه، وبسبب استمرار احتلال أرمينيا المجاورة لأراضي أذربيجان، فإننا غير قادرين على كفالة المراقبة المناسبة لجزء كبير من حدود دولتنا.

ونعتقد أن احتياجات الأمن والسلامة النوويين ينبغي أن تكون موجهة في المقام الأول نحو تعزيز أمن وسلامة المنشآت النووية المدنية، مع الأخذ في الاعتبار الخصوصيات الجغرافية والآثار البيئية العابرة للحدود في ضوء الحوادث النووية المحتملة. وفي هذا الصدد، نشعر بقلق بالغ إزاء حالة السلامة النووية في منطقتنا، والتي تتأثر جراء وجود محطة

ميتسامور البالية للطاقة النووية في أرمينيا المجاورة. ووفقا للمراقبين الدوليين، فإن محطة الطاقة النووية تلك تمثل خطرا على المنطقة بأسرها ومفاعلها ينتمي إلى أقدم الفئات وأقلها موثوقية من بين جميع المفاعلات السوفياتية الستة والستين التي بنيت في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق. وعلاوة على ذلك، تقع المحطة المذكورة في منطقة جبلية نشطة زلزاليا للغاية وتفتقر إلى موارد المياه المناسبة لتبريد مفاعلها العتيق. ونعتقد أنه يجب وقف تشغيل محطة ميتسامور للطاقة النووية دون تأخير لمنع وقوع حادث مأساوي في المستقبل.

وإسهاما من أذربيجان في الجهود الدولية بشأن الأمن النووي وباعتبارها بلدا ملتزما بمكافحة الإرهاب النووي، فقد أصبحت طرفا في الصكوك الدولية الرئيسية في مجال الأمن النووي، بما فيها الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. ويسعدني أيضا أن أعلن أن أذربيجان وافقت مؤخرا على بيان المبادئ للانضمام إلى المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي بصفتها بلدا شريكا.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): ترحب الهند بالمبادرة التي اتخذتها الولايات المتحدة لعقد جلسة لمجلس الأمن بشأن الأمن النووي. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

تتشاطر الهند تماما الشواغل الدولية بشأن التهديد الخطير الذي يشكله الإرهاب النووي والانتشار السري للأسلحة على الأمن الدولي. وفي السنوات الأخيرة، زاد الوعي بخطر الإرهابيين والمُتجرين الذين يسعون إلى الحصول على المواد والتكنولوجيات النووية لأغراض خبيثة. والتصدي لهذا التهديد يتطلب تعاونا دوليا مستمرا وفعالا يكمل الإجراءات الوطنية المسؤولة.

والقرار الذي تقدمه الهند في الجمعية العامة بشأن تدابير منع الإرهابيين من الوصول إلى أسلحة الدمار الشامل، والذي يُعتمد بتوافق الآراء منذ عام ٢٠٠٢، وتمديد عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) مؤخرا هما أمران هامان في هذا الصدد. والصكوك القانونية الدولية المتعلقة بالأمن القومي واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها لعام ٢٠٠٥ والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي هامة أيضا. ونحن نؤيد إضفاء الطابع العالمي على تلك الصكوك والدور المركزي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز الهيكل الدولي للأمن النووي العالمي.

نرحب بالنتائج الناجحة لمؤتمر قمة الأمن النووي الذي عقد في سول يومي ٢٦ و ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٢، والذي حدد نقاط مرجعية جديدة للأمن النووي وأطرا جديدة للتعاون الدولي. وقد شارك رئيس وزراء الهند في مؤتمر القمة. وأسهمت الهند في عملية مؤتمر قمة الأمن النووي، بما في ذلك باستضافة اجتماع للخبراء في نيودلهي في هذا العام.

ولئن كان الأمن النووي مسؤولية وطنية في المقام الأول، فإن ثمة فوائد لاستكمال الإجراءات الوطنية المسؤولة من خلال التعاون الدولي المتواصل والفعال.

وقد حققنا تقدما في إنشاء مركز عالمي للشراكة في مجال الطاقة النووية. ويجري حاليا إنشاء البنية التحتية المادية للمركز وجرى التوقيع على اتفاقات تعاون مع العديد من البلدان والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويجري بالفعل تنظيم دورات تدريبية خارج مقر المركز.

ستساهم الهند بمليون دولار في صندوق الأمن النووي التابع للوكالة لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ وستشارك في المؤتمر التنسيقي الدولي الذي تنظمه الوكالة في عام ٢٠١٣

حول مختلف أنشطة الأمن النووي، بما في ذلك المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي التي ننتمي إلى عضويتها.

والهند تعتزم استضافة حلقة عمل بشأن القرار ١٥٤٠ في هذا العام لتعزيز تنفيذه. ونعتقد أن أفضل ضمان للأمن النووي هو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وخطة عمل راجيف غاندي، المقدمة قبل ما يقرب من ٢٥ عاما، لا تزال الاقتراح الأكثر شمولا وتفصيلا لتحقيق هدف نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي في إطار محدد زمنيا.

وبلوغ هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية سيتطلب قطع التزامات تُدمج في إطار متعدد الأطراف متفق عليه بمشاركة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية. وينبغي أن يشمل ذلك تدابير للحد من الأخطار النووية عن طريق تقليل أهمية الأسلحة النووية في النظريات الأمنية وزيادة القيود العالمية على المبادأة باستعمال الأسلحة النووية. والعمل من أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية سيتطلب الالتزام الثابت بالتعددية التي أثبتت جدارها في حالة الاتفاقيات التي تحظر فئتين أخريين من أسلحة الدمار الشامل.

وينبغي لآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، وخاصة مؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف لنزع السلاح، أن تقوم بدورها. إننا ندعم الشروع المبكر في المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح في جنيف، بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، التي تعتبر منذ عام ١٩٩٣ إسهاما مهما في عدم الانتشار من جميع جوانبه.

يتعين على الدول أن تنفذ بشكل كامل وفعال الالتزامات المترتبة عليها طبقا للاتفاقات والمعاهدات التي هي طرف فيها. ويتعين أن يكون دور مجلس الأمن متوافقا مع الميثاق والأحكام الواجبة التطبيق الواردة في الاتفاقات الدولية، التي تنص على هذا الدور. لم تكن الهند أبدا مصدرا لنشر تكنولوجيا حساسة، ونحن مصممون على زيادة تعزيز نظامنا الخاص بمراقبة الصادرات، حتى يتساوى مع أعلى المعايير الدولية. لقد انضممنا من قبل إلى المبادئ التوجيهية لمجموعة موردي المواد النووية ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف.

بوصفنا بلدا لديه القدرة والنية لتعزيز الأهداف العالمية الخاصة بعدم الانتشار، فإننا نعتقد بأن الخطوة المنطقية القادمة تتمثل في عضوية الهند في النظم الأربعة لمراقبة الصادرات. لجميع الدول الحق في تطوير الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية، طبقا للالتزامات الدولية التي تعهدت بها. وبالنظر إلى الطلب المتزايد للهند على الطاقة، فإننا نعتبر الطاقة النووية مكونا هاما في مزيج الطاقة. ونمضي قدما ببرنامجنا النووي المؤلف من ثلاث مراحل، على أساس دورة الوقود المغلقة، مع سمات سلامة جديدة وتقنيات جديدة لمقاومة الانتشار. ويتمثل هدفنا في توليد ٠٠٠ ٦٢ ميغاواط من الطاقة النووية، بحلول عام ٢٠٣٢. ونحن مصممون على أن يتبع برنامجنا للطاقة النووية الآخذ في التوسع، أعلى معايير الأمن والأمان النوويين.

إننا نأمل في أن تساعد جلسة مجلس الأمن هذه على توجيه الانتباه إلى التحديات التي يضعها الإرهاب النووي، وتدعم الالتزامات الوطنية والدولية المتعلقة بتعزيز الأمن النووي، وتسهم في تعزيز هيكل الأمن النووي على الصعيد العالمي.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): تقع المناقشة بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح والأمن في المجال النووي، التي أخذتم المبادرة سيدتي الرئيسة، بإدراجها في جدول أعمالنا، في صميم شواغل المجتمع الدولي. ونود شكر الأمين العام على بيانه الاستهلالي.

إننا نعتقد بأن هذه المناقشة تجري في سياق عالمي يتسم بتحقيق تقدم في مجال تحديد الأسلحة التقليدية، وبالرغبة في تعزيز التعاون الدولي الذي يهدف إلى معالجة التحديات التي نواجهها. لكن ذلك السياق يتناقض مع الجمود الذي تعرفه الآليات الفعلية لنزع السلاح. تدعم جميع البلدان تعزيز العمل المتعدد الأطراف، وتوصلت إلى اتفاق بشأن أهمية التنفيذ الفعلي لجميع أحكام المعاهدات الدولية، في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، بغية بناء عالم يقوم على السلام والأمن للجميع.

يشكل التزام المغرب بموضوع نزع السلاح خيارا استراتيجيا يعكس التزامنا بالسلام والأمن وبمبدأ التسوية السلمية للمنازعات. إننا دولة طرف في مجموعة كاملة من الصكوك المتعددة الأطراف المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل. ويظل المغرب ملتزما بتعزيز العمل المتعدد الأطراف من أجل تحقيق نزع سلاح عام وتام، لا سيما فيما يخص نزع الأسلحة النووية، بشكل يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه وعلى نحو نهائي.

تعد إزالة أسلحة الدمار الشامل مهمة لأن تلك الأسلحة تشكل خطرا مستمرا يضع عبئا على مستقبل العالم. يتطلب الأمن الجماعي التخلي عن الانتشار والمزيد من الالتزام فيما يخص تحقيق نزع سلاح كامل وتام. في غياب ذلك، فإن خطر حيازة الجهات الفاعلة من غير الدول لتلك الأسلحة، ليس مجرد احتمال. لذلك ينبغي لنا بذل كل ما في وسعنا لتحقيق الأهداف الواردة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تظل الدعامة الأساسية فيما يخص النظام المرتبط بترع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي، والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

ولا أحد ينكر أن إضفاء الطابع العالمي على معاهدة مهمة مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يتعين أن يشكل هدفا مشتركا لأمننا الجماعي. وكنتيجة للحصيلة الناجحة للمؤتمر الاستعراضي الثامن لعام ٢٠١٠، شهدنا كيف يمكن الوصول عن طريق الحوار إلى التزامات تسمح باتخاذ خطوات تدريجية من أجل بلوغ أهداف المعاهدة. في الوقت نفسه، يظل من الضروري بالنسبة لكل الدول الأطراف أن تؤدي دورها بالكامل وتضطلع بمسؤولياتها بغية البناء على التقدم المحرز.

يؤكد المغرب أهمية انضمام جميع دول إقليم الشرق الأوسط، بما في ذلك إسرائيل، إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإبرام اتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونعتقد أنه من المهم، الالتزام بالموعد النهائي لمؤتمر عام ٢٠١٢، الخاص بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، في الشرق الأوسط، من خلال تطبيق خطة العمل الخاصة بتنفيذ قرار ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. ويشكل مؤتمر عام ٢٠١٢ فرصة تاريخية لإطلاق عملية تجعل من الممكن إخلاء هذه المنطقة من أسلحة الدمار الشامل. في ذلك السياق، فإننا نرحب بتعيين الميسر والبلد المضيف، فضلا عن المشاورات التي عقدت، والتي نأمل أن يجري تكثيفها، حتى يمكن عقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن.

يظل المغرب مقتنعا تماما بأن إقامة عالم خال من الأسلحة النووية، يتطلب استخدام آليات الأمم المتحدة الخاصة بترع السلاح، ولا سيما مؤتمر نزع السلاح. وتعتمد فاعلية وقوة تلك الآليات بالطبع على عزيمة الدول الأعضاء، فضلا عن امتثالها لما التزمت به من تعهدات والتزامات. إن الجمود الذي أصبح سمة مؤتمر نزع السلاح البارزة، لسنوات يتناقض بوضوح مع تطور الحالة الدولية، والتحديات الأمنية الجديدة، التي يواجهها العالم، والتي تقوض الأهداف المشتركة للمجتمع الدولي، المتمثلة في تحقيق نزع السلاح العام والكامل. ونتشاطر وجهة النظر القائلة بأن مشاكل

مؤتمر نزع السلاح هي ذات طبيعة سياسية. وندعو إلى إبداء المرونة السياسية، حتى يتمكن المؤتمر من التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل يكون متوازنا بطبيعته، ويسمح للمؤتمر بأداء دوره الكامل بوصفه محفلا تفاوضيا في مجال نزع السلاح.

نظرا لتأييد بلدي لحظر كامل للتجارب النووية، فإنه يأسف لتأخر دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، ويؤكد مجددا في هذا الصدد دعوته لجميع الدول التي لم تصدق على المعاهدة، إلى القيام بذلك. إن المغرب الذي نسق خلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١١، جنبا إلى جنب مع فرنسا الجهود الدولية الرامية إلى تيسير دخول المعاهدة حيز النفاذ، قد شجعته التصديقات الجديدة والتصديق المحتمل لدولة مدرجة في المرفق الثاني.

ومن المهم الحرص على الاحترام الصارم والعالمي لالتزامات عدم الانتشار وقواعد الأمن والتدابير التي وضعتها المؤسسات الدولية المختصة بشأن الأمن النووي. إن المغرب يرحب بالدور المحوري الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ذلك الصدد. وندعو إلى دعم تلك الجهود وإلى زيادة الموارد المالية والبشرية للوكالة. في إطار التكيف من أجل مواجهة التحديات العالمية الجديدة، يجب ألا يصبح تعزيز تلك القواعد والمعايير مع ذلك في حد ذاته عائقا أمام التنمية، وأمام الاستخدام السلمي للطاقة النووية لأغراض مرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن هذا المنطلق، يرحب بلدي بنتائج مؤتمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الأمان النووي، فضلا عن الاجتماع الرفيع المستوى المتعلق بالأمان والأمن النوويين الذي عقد بمبادرة من الأمين العام للأمم المتحدة. ونأمل أن تتجسد الإرادة السياسية التي جرى التعبير عنها خلال هذا الاجتماع من خلال تدابير ملموسة، تهدف إلى دعم أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لا سيما خطة عملها الخاصة بتعزيز الأمن النووي.

إن المغرب يرحب بنتائج مؤتمر قمة سول. ونعتقد بأن مشاركة المغرب النشطة في العديد من المبادرات المتعددة الأطراف، مثل المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي والعملية المتعلقة بمؤتمر قمة الأمن النووي، تعكس الأهمية التي يوليها بلدي لتعزيز التعاون الدولي والإقليمي بشأن الأمن النووي، وبشأن التصدي للاتجار غير المشروع في المواد النووية والمشعة. يساعد تبادل الخبرات والتجارب في إطار تلك المبادرات، على تعزيز العمل المتعدد الأطراف في مجال عدم الانتشار والأمن النووي. وقد نظم المغرب وفقا لذلك، العديد من الأنشطة، بما في ذلك مناورة دولية تتعلق بالاستجابة للأفعال الكيدية التي تنطوي على مواد مشعة، جرت في الرباط في آذار/مارس ٢٠١١ بالتعاون مع شركائنا الدوليين، بما في ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وسوف يعقد بعد أسبوع من الآن الاجتماع الأول للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ في فيينا. وسيعقد في الأشهر التالية، المؤتمر الاستعراضي لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة لتجارة الأسلحة. وتجعل جميع تلك الفرص ضرورياً إبداء الإرادة السياسية، وتسخير الجهود التي نبذلها لضمان نتيجة ناجحة لتلك الاجتماعات، وبذلك نظهر التزامنا الثابت بتعددية الأطراف في جهود نزع السلاح وعدم الانتشار.

ختاماً، أود أن أؤكد مجددا أن تحقيق السلام عبر نزع السلاح، يمثل صالحاً عاماً للبشرية جمعاء. ويجب علينا ألا ندخر جهداً من أجل المساعدة على بناء عالم خال من الأسلحة النووية، بغية تفادي سباق التسلح، والتركيز عوضاً عن ذلك على مكافحة الأوبئة والفقر والتدهور البيئي الواضح.

السيد كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة في الوقت المناسب. وفي الواقع فإنه الوقت المناسب لتقييم الجهود الدولية المبذولة في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح والأمن في المجال النووي، ولإعادة تأكيد التزامنا المشترك بتحقيق عالم أكثر أمنا للجميع. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على بيانه ودعمه.

ويشكل نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية جوهر شواغلنا المشتركة عند التصدي لأولويات الأمن الدولي. والبرتغال ملتزمة التزاما عميقا بتزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة على النطاق العالمي. ونرى، مثلما هو الحال بالنسبة لمعظم البلدان في جميع أنحاء العالم، أن انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، يمثل تهديدا كبيرا للسلام والأمن الدوليين. وندعو إلى استجابة منسقة وحازمة لذلك التهديد من قبل المجتمع الدولي برمته.

وندرك ونتشجع كثيرا للعمل الدؤوب والجهود الحازمة التي بذلت في السنوات الأخيرة. ونؤيد الصفقة الأساسية التي وضّح الرئيس أوباما خطوطها العامة في براغ قبل ثلاث سنوات فيما يتعلق ببناء توافق في الآراء بشأن حق جميع الدول في الطاقة النووية السلمية، وأنه تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية إزاء نزع السلاح، وأن على الدول غير الحائزة لتلك الأسلحة مسؤولية التخلي عنها. وقد تحققت تطورات إيجابية، غير أنه لا بد من مواصلة تعزيز جدول الأعمال هذا بقدر أكبر من النشاط والمثابرة. ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية بذل جهود أكبر في ذلك الصدد. وينبغي أيضاً تعزيز نظام عدم الانتشار بطريقة ذات مصداقية وقابلة للتحقق. وسأقتصر في ذلك السياق، على بضع مسائل وأولويات رئيسية.

أولا، علينا أن نؤكد من جديد أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال تشكل محوراً لتزع السلاح النووي وعدم الانتشار على النطاق العالمي. وعلينا أن نبني على النتائج الإيجابية التي أسفر عنها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، والمضي قدما بتنفيذ الركائز الثلاث للمعاهدة باتباع نهج شامل ومتوازن. ولا بد من تعزيز المعاهدة وجعلها ذات طابع عالمي. ويجب علينا أيضا تعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ذي الطابع العالمي، فضلاً عن كفالة ما يكفي من الموارد والوسائل اللازمة لتعزيز قدرات الوكالة في مجالي الرصد والتحقق.

ثانيا، تشكل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عنصرا هاماً لآلية نزع السلاح العالمي، ونحث جميع الدول المتبقية، وخاصة تلك التي تتسم توقيعاتها وتصديقاتها على المعاهدة بالأهمية لدخول المعاهدة حيز النفاذ، على تجديد التزامها السياسي، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لتحقيق هذا الهدف ذي الأهمية الحاسمة.

ثالثا، يجب علينا التصدي للمخاطر التي يشكلها حصول الجماعات الإرهابية على المعدات والتكنولوجيا اللازمة لإنتاج الأجهزة النووية. ويجب علينا في ذلك الصدد، ضمان التنفيذ الفعال والامتثال التام للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، فضلا عن فرض قيود صارمة على صادرات المواد والتكنولوجيات الحساسة. وينبغي لنا تحقيق الاستفادة الكاملة من آليات عدم الانتشار، مثل مجموعة موردي المواد النووية، وغيرها من وسائل التعاون الدولي، فضلا عن المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، والمبادرة الأمنية لمكافحة عدم الانتشار.

رابعا، نعرب عن شعورنا بالقلق إزاء الشلل الذي أصاب المفاوضات المتعددة الأطراف في مؤتمر نزع السلاح

في جنيف. وينبغي وضع برنامج عمل توافقي، فضلاً عن الشروع في إجراء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية دون تأخير. وفي ذلك الصدد، فإن البرتغال مقتنعة بأنه ينبغي الاعتراف بمسألة توسيع عضوية المؤتمر، لأن ذلك خطوة هامة لتنشيط المفاوضات بشأن نزع السلاح.

وأخيرا، فإن المسائل الأمنية غير قابلة للتجزئة، بالإضافة إلى طابعها العالمي. وعليه، فإن الامتثال والإنفاذ والتحقق مفاهيم أساسية يجب وضعها موضع التنفيذ إن أردنا المضي قدما بهذه المسائل. ويجب علينا تعزيز الثقة المتبادلة. ولذا، فإننا نولي أهمية كبيرة لتعزيز الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط. ونحن واثقون من أن المتابعة اللازمة للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ ستؤدي إلى الشروع في عملية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وعلى نحو ما أظهرت الأحداث الأخيرة، فإن الشرق الأوسط من أكثر المناطق التي تعاني من عدم الاستقرار على نطاق العالم بأسره، وتوجد به مخاطر جمة تتعلق بالصراعات الجارية فيه على المستويين الداخلي والدولي على حد سواء. وعلاوة على ذلك، فإن لأي صراع في تلك المنطقة إمكانية أن يكون له أثر سلبي على نطاق أوسع، وما يقترن بذلك من خطر حقيقي يتعلق بزيادة المواجهات. ولن تؤدي إضافة الأسلحة النووية إلى هذه الحالة سوى إلى تعزيز انعدام الثقة والمخاوف الحالية. ولذلك السبب، فإنني أتمنى كثيرا نجاح المؤتمر الدبلوماسي الذي تستضيفه فنلندا. ومن شأن النجاح الذي يسفر عنه ذلك المؤتمر، المرتكز على المشاركة والدعم من جانب دول المنطقة وأصحاب المصلحة الآخرين، أن يسهم بشكل كبير في تحقيق السلام والاستقرار على المستوى الإقليمي، بل على المستوى العالمي أيضاً.

وللأمم المتحدة دور محوري تضطلع به فيما يتعلق بعدم الانتشار ونزع السلاح والأمن في المجال النووي. وأود في ذلك السياق، أن أختتم بإعادة التأكيد على دعم البرتغال الكامل وإسهامها الفعال في تحقيق أهدافنا المشتركة.

السيد لي باو دونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر الأمين العام بان كي - مون على إحاطته الإعلامية. وأود أيضا أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على جهودكم في عقد هذه الجلسة. وتكتسي مواصلة تعزيز الأمن النووي على الصعيد الدولي، وعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين أهمية كبيرة فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين. وتؤيد الصين مجلس الأمن في الاضطلاع بدوره في ذلك الصدد. وفيما يتعلق بالجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع الدولي، فقد شهدت مجالات تحديد الأسلحة وعدم الانتشار بعض التطورات الإيجابية. وفي الوقت نفسه، لا تزال مسألة انتشار الأسلحة النووية شائكة. ولا يزال أمامنا طريق طويل نحو تحقيق هدف نزع السلاح النووي. ولا تزال حالة الأمن النووي تتسم بالخطر البالغ. ويتعين على المجتمع الدولي تعزيز التنسيق والتعاون في هذا الصدد، فضلاً عن تضافر جهوده في مواجهة ذلك التحدي.

وترى الصين أنه يجب علينا، من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار الدوليين وتحقيق الأمن العالمي العام، الالتزام بمفهوم أمني جديد يقوم على الثقة المتبادلة، والمنفعة والمساواة والتنسيق فيما بين الدول، مع التركيز على بناء بيئة دولية سلمية ومستقرة، وبناء علاقات بين الدول تقوم على أساس الثقة والتفاهم المتبادلين، والتمسك بتعددية الأطراف، وتعزيز الأمن الجماعي، على أن تؤدي الأمم المتحدة دوراً محورياً فيه، فضلا عن الالتزام بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وتسوية مشاكل بؤر التوتر والمنازعات الدولية عبر الحوار والمفاوضات بغية استئصال الأسباب الجذرية لانتشار الأسلحة النووية والإرهاب النووي. ويجب علينا معالجة

مسألة نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية بطريقة متوازنة. ويجب علينا أيضا أن نعزز بقوة عملية نزع السلاح النووي، والحفاظ على التوازن والاستقرار الاستراتيجيين على الصعيد العالمي، والتخلي عن سياسات الردع النووي القائمة على أساس مفهوم البدء باستخدام الأسلحة النووية من أجل الحد بطريقة فعالة من خطر الأسلحة النووية.

يجب أن نوطِّد آليات عدم الانتشار النووي الدولية، وأن نحترم احتراماً تاماً حقوق البلدان في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وتفادي المعايير المزدوجة. وفي الوقت نفسه، يجب أن نلتزم بالمفاهيم العملية والعقلانية للأمن النووي، وأن نعمل على بناء القدرات في ذلك الصدد، وتعميق التواصل والتعاون الدوليين، ورفع مستوى الأمن النووي على الصعيد الدولي، وتحقيق الهدف المشترك المتمثل في الأمن النووي العام.

من المصلحة المشتركة، ومن مسؤولية الجميع، حمايةُ السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية ومنطقة شمال شرق آسيا وتعزيزُ نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة. ونأمل أن تبذل جميع الأطراف جهوداً لاستدامة التفاهم المشترك الذي توصلت إليه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة في ٢٩ شباط/فبراير، وتنفيذ ذلك التفاهم. كما نأمل أن تحافظ جميع الأطراف على الهدوء، وأن تتحلى بضبط النفس، وأن تظل منخرطة في الحوار، وأن تلتزم بالمحادثات السداسية، وأن تعزز عملية نزع السلاح النووي تحقيقاً للمصلحة المشتركة في الحفاظ على السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وفي منطقة شمال شرق آسيا.

إن الالتزام بالحوار والتفاوض في إطار معالجة المسألة النووية الإيرانية له أهمية كبيرة في المحافظة على الاستقرار والسلام وتفادي حدوث المزيد من الاضطرابات في منطقة الشرق الأوسط. يجب على جميع الأطراف أن تحافظ على التفاهم المشترك القائم حالياً، وأن تنخرط في الحوار البناء، وأن تتعاون بنية حسنة، وأن تبني تدريجياً الثقة المتبادلة وأن تعالج في النهاية المسألة النووية الإيرانية بطريقة شاملة وعادلة وملائمة.

عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي والأمن النووي من المهام الطويلة الأمد الملقاة على عاتقنا. الصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي لتعزيز التواصل والتعاون والإسهام في تعزيز العمليات ذات الصلة وبناء السلام الدائم والرفاهية المشتركة للجميع.

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية عن عدم الانتشار ونزع السلاح والأمن في المجال النووي. وأود أيضاً أن أشكره على دوره القيادي في ذلك المجال المهم عبر السنوات.

يضطلع عدم الانتشار ونزع السلاح والحد من الأسلحة بدور رئيسي في سياسة ألمانيا الخارجية والأمنية. لذلك فإن مما يسرنا أن تعود تلك المواضيع مرة أخرى لتحتل موقعاً متقدماً في جدول الأعمال الدولي. وننظر إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي الدولي. ونعتقد أن المعاهدة بحاجة إلى التعزيز بصورة مستمرة.

في عام ٢٠١٠، جددت الدول الأطراف في المعاهدة تأكيد التزامها بالمعاهدة في جميع جوانبها. واعتمدت الأطراف خطة عمل شاملة تغطي ركائز المعاهدة الثلاث جميعها. ولتلك الحصيلة أهمية بالغة في وقت واجه فيه نظام عدم الانتشار العالمي تحديات خطيرة في مجال الانتشار. تضع خطة العمل لعام ٢٠١٠ برنامجاً واسعاً. وتشير إلى التزام

الدول الحائزة لأسلحة نووية ببذل المزيد من الجهود للنهوض بنزع السلاح فيما يتعلق بجميع أنواع الأسلحة النووية، في إطار الهدف النهائي المتمثل في جعل العالم خالياً من الأسلحة النووية.

وعلى نفس المنوال، أود أن أعرب عن تقديري للرئاسة الأمريكية لمجلس الأمن التي نظمت إحاطة اليوم المهمة. ونرحب بإتاحة الفرص لتقييم الإنجازات المحرزة خلال ثلاث سنوات تقريباً منذ انعقاد مؤتمر قمة مجلس الأمن التاريخية (انظر S/PV.6191) التي اعتمدت القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩). في ذلك القرار، أعرب المجلس عن التزامه بتهيئة الظروف الكفيلة بجعل العالم خالياً من الأسلحة النووية.

تدعم حكومتي دعماً نشطاً الرؤية التي قدمها الرئيس أوباما في خطابه ببراغ بشأن ”عالم بلا أسلحة نووية“. لقد شكل بدء نفاذ اتفاقية ستارت الجديدة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي خطوة أولى على الطريق الصحيح. ومن الضروري اتخاذ المزيد من الخطوات تجاه ذلك الهدف الطويل الأمد. بالتعاون مع الشركاء في مبادرة البلدان العشرة لعدم الانتشار ونزع السلاح، قدمت ألمانيا اقتراحات محددة لتعزيز تنفيذ العناصر الرئيسية في خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠.

إننا نعتقد اعتقاداً راسخاً أن عدم الانتشار ونزع السلاح يمثلان مصلحة أمنية مشتركة لجميع الدول ويجب العمل فيهما بصورة متزامنة. كما نعمل على تعزيز الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار بهدف إضفاء الطابع العالمي عليها.

بالمثل، نأمل أن يبدأ نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر، ونحث دول المرفق ٢ الثماني المتبقية على التوقيع والتصديق على المعاهدة. وننظر إلى إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية باعتبارها الخطوة الرئيسية التالية في سبيل تحقيق الهدف الطموح المتمثل في جعل العالم خالياً من الأسلحة النووية. ولا نزال منخرطين انخراطاً كاملاً في دعم بدء المفاوضات مبكراً. في ذلك السياق، تأمل ألمانيا أن ترى مؤتمر نزع السلاح في جنيف وهو يعمل بفعالية.

تنظر ألمانيا إلى عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين بوصفهما عمليتين متعاضدتين – أو، كما نقول، وجهين لعملة واحدة – انطلاقاً من اقتناعنا الراسخ بأن التقدم في مجال نزع السلاح يمكن أن يسهم في تقليص مخاطر الانتشار. وفي الوقت نفسه، نحن بحاجة إلى نظام عدم انتشار فعال من أجل جعل نزع السلاح الجوهري أمراً ممكناً.

لذا فإننا لا يمكن أن نغض الطرف عن أزمات الانتشار النووي الجارية. فهي تهدد أساس نظام عدم الانتشار العالمي نفسه، لا سيما معاهدة عدم الانتشار. كما تهدد الاستقرار الإقليمي.

نحن منخرطون انخراطاً مباشراً في الجهود المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني. وتظل ألمانيا ملتزمة بالتوصل إلى حلول مستدامة عبر التفاوض على المسائل المعلقة. وندعو بقوة إلى التفاوض والحوار وصولاً لتسوية شاملة طويلة الأمد تعيد الثقة الدولية في الطابع السلمي الصرف لبرنامج إيران النووي.

لقد فتح الاجتماع الأخير مع إيران في اسطنبول الآفاق لعملية تفاوض جديدة. وتهدف جهودنا في إطار مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ إلى تيسير عملية مستدامة ومكثفة لحوار جدي. ويجب أن يقود ذلك الحوار، في فترة قصيرة، إلى تدابير ملموسة لبناء الثقة قائمة على مبدأ المعاملة بالمثل. لا نريد محادثات من أجل المحادثات. يجب أن نضمن أن إيران تفي بجميع الواجبات، مع الاحترام الكامل لحق إيران في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. ونحن مقتنعون بأن التدابير المتخذة قد أدت دوراً أساسياً في إعادة

إيـران إلى طاولـة التفـاوض، لـذلك فـإن علينـا الإبقـاء على الضغط.

فيمـا يتعلـق بكوريـا الـشمالية، أوضـح مجلـس الأمـن بجـلاء، قبـل أيـام قليلـة (انظـر S/2012/PRST/13)، أن عمليـة الإطـلاق الـتي جـرت مـؤخرا باسـتخدام تكنولوجيـا القـذائف التسيارية تشكل انتهاكاً خطيراً لقراراته ذات الصلة. وبما أنه من غير المستبعد حدوث استفزازات أخرى، فإنه يجب على المجتمع الدولي أن يبقى حازماً وموحداً إزاء جمهورية كوريا الـشعبية الديمقراطيـة: لا تجـارب نوويـة جديـدة، لا عمليـات إطـلاق باسـتخدام تكنولوجيـا القـذائف التسيارية، والتراجـع عن إعلان الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار، والتخلي عـن الـبرامج النوويـة القائمـة، والعـودة الـسريعة إلى ضـمانات الوكالة الدولية للطاقة النووية. نحن ماضون إلى نهاية الشوط، وسنظل حازمين في جهودنا حتى لا نترك أي مجال للشك في ضرورة مساءلة جميع البلدان عن واجباتها المترتبة عليها في إطار معاهدة عدم الانتشار.

تحتـل مكافحـة الإرهـاب ومكافحـة انتـشار أسـلحة الدمار الشامل موقع الصدارة في السياسة الخارجية والأمنية لألمانيا. وإذا اندمج الاثنان، فإننا سنواجه جميعا الحالة الأكثر خطـورة وتـدميرا لعالمنـا المعـولم. ونحـن نرحـب بـأن المجلس، المكلف بالتعامل مع صون السلام والأمن الدوليين، قد اغتنم الفرصــة اليــوم للتعامــل مــع هــذه القــضية الحــساسة ذات الأهمية القصوى.

ومن بين جميع مبادرات عدم الانتشار التي تدعمها ألمانيـا، ثمـة واحـدة تـستحق اهتمامـا خاصـا، ولا سـيما مـن وجهة نظر نيويورك. فتحت القيادة الحكيمة لزميلي الجنوب الأفريقـي، الـسفير سـانغكو، تـساعد اللجنـة المنـشأة عمـلا بـالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الـدول علـى منـع انتـشار أسـلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها إلى الجهات من غير الدول. ونرحب بتمديد ولاية هذه اللجنة الهامة لمدة ١٠ أعوام.

ولإظهار دعمنا، تنظم ألمانيا ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح مؤتمرا في فيسبادن، من المقرر عقده في الأسبوع المقبـل. وخـلال ذلـك المؤتمر، ستسعى اللجنـة إلى التفاعــل المباشــر مــع الــصناعات والمجموعــات الــصناعية ذات الــصلة حــول ســبل التيــسير المــشترك لتنفيــذ القــرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

إن الأمــن النــووي شــرط مــسبق لعــدم الانتــشار النـووي. وتـأمين المـواد النوويـة هـو تحـد عـالمي مـشترك. وفي عصر يتسم بالعولمة والإرهـاب الـدولي، فإن انعدام الأمـن في بلد واحد فقط من بلداننا يشكل تهديدا خطيرا لنا جميعا. فالسلسلة تقاس قوتها وفقا لقوة أضعف حلقاتها.

وبعد نجاح مؤتمر قمة الأمن النووي الـذي عقد عـام ٢٠١٠ في واشنطن العاصمة بشأن حماية المواد الصالحة لصنع الأسـلحة، نرحـب بمـؤتمر قمـة الأمـن النـووي الـذي عقـد في سول قبل أقل من شهر. وأكد وزير بلدي أنه يجب علينا أن نركـز جهودنـا الآن على الاستخدامات المدنيـة. وهـذه أيضا تشكل خطرا، لا سيما فيما يتعلق بخطر صنع قنبلة قذرة.

وجميــع بلــدان العــالم تقريبــا لــديها مــصادر مــشعة للأغـراض المدنيـة. وهـذه المـصادر لا غـنى عنـها في كـثير مـن الأحيان في مجالات الطب والبحوث والصناعة. غير أنه يجب علينا العمل من أجل منع إساءة استخدامها والتأكـد مـن أننا اتخذنا أفضل التدابير الأمنية الممكنة لحماية المواد النووية.

أود أن أختــتم كلامــي بالتــشديد علــى أهميــة نــزع الـسلاح وعـدم الانتـشار والأمـن في المجـال النـووي. ونـزع السلاح لا يشكل خطرا على أمننا بـل إنه يزيـده. ومما يزيد من أمننا أيضا عدم الانتشار وتأمين المواد النوويـة والمشعة. وتلـك هـي الركـائز الـثلاث لزيـادة الأمـن العـالمي واسـتتباب

السلام في جميع أنحاء العالم. فلنواصل العمل معا لتحقيق هذه الغاية.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يولي الاتحاد الروسي، باعتباره واحدة من الدول الأكثر تقدما على صعيد تطوير تكنولوجيات الطاقة النووية، أهمية كبيرة لضمان الحفاظ على مستوى عال من الأمان النووي، ليس في بلدنا فحسب، ولكن أيضا في جميع أنحاء العالم. ونحن ننفذ بالكامل التزاماتنا الدولية في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والأمن النوويين ونعيد التأكيد على الالتزامات السياسية في هذا السياق والمنصوص عليها في الوثيقتين الختاميتين لمؤتمري قمة الأمن النووي اللذين عقدا في واشنطن العاصمة وفي سول.

وفي روسيا، لا تزال الحماية المادية للمواد النووية عند المستوى المطلوب. وقد تم توفير حماية مادية موثوقة لجميع المواد النووية في أراضينا وللمنشآت ذات الصلة. وعلى الأراضي الروسية، لا توجد أي مواد نووية أو منشآت نووية ذات مستوى حماية مادية يمكن أن يثير الخوف. وروسيا تواصل تعزيز هذه الحماية وفقا للقواعد المنظمة للأمن النووي المادي والتقني.

ونحن نحافظ على سياستنا الثابتة القائمة على دعم الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الأمن النووي في مجالات كثيرة تتعلق بهذا الموضوع، بما في ذلك من خلال تنظيم دورات تدريبية دولية في روسيا لتدريب الخبراء في هذا المجال بشأن مواضيع مختلفة.

ونحن سعداء بعملنا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن هذه المسائل. وعزمنا الذي أعدنا تأكيده على دعم الوكالة في هذا المجال يمثله قرارنا بتخصيص تبرعات سنوية، اعتبارا من عام ٢٠١٠، لصندوق الأمن النووي التابع للوكالة.

وشهد مؤتمر قمة الأمن النووي الذي عقد مؤخرا في سول إعلان رئيس الاتحاد الروسي عن خطة روسية لتنظيم تدريبات في روسيا في الربع الثالث من عام ٢٠١٢ في إطار المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي بشأن موضوع الحد من النقل غير المشروع للمواد النووية والمصادر المشعة. ونتوقع أن تضم التدريبات العديد من ممثلي الدول الأعضاء المشاركة في المبادرة من مختلف المناطق في جميع أنحاء العالم. كما نأمل أن تكون التدريبات بمثابة إسهام ملموس في تطوير المجال الفريد والهام المتمثل في ضمان السلامة النووية المادية.

في مجال الجريمة النووية، نسرع وتيرة عملنا حاليا داخل البلد وكذلك تعاوننا الدولي. ونعكف على تعزيز نظامنا لرصد نقل المواد النووية والمشعة، بما في ذلك الرقابة الجمركية. وفي منطقة مورمانسك، نعمل على إعداد برنامج رائد لمنع الاتجار غير المشروع بالمواد المشعة.

وقد بينا بمزيد من التفصيل إنجازاتنا في مجال السلامة النووية المادية في المذكرة التي أعددناها لمؤتمر قمة سول للأمن النووي، والتي نُشرت على الموقع الشبكي الرسمي لوزارة الخارجية الروسية. ومن المؤسف أن العديد من البلدان، ولأسباب مختلفة، لم تول بعد الاهتمام الواجب لهذه المسائل الهامة.

لا يزال العالم يواجه خطر الإرهاب النووي واحتمال الاتجار بالمواد النووية والمواد المشعة. وفي هذا السياق، فإن تدابير مراقبة الصادرات ليست دائما فعالة بما فيه الكفاية. كما يساورنا القلق لأن الدول لا تسارع بالوفاء بالتزاماتها القانونية المحددة في هذا المجال. وعلى وجه الخصوص، فإن اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها وكذلك الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي لم تصبحا بعد صكين قانونيين عالميين بشكل كامل.

ويعتزم الاتحاد الروسي الاستفادة من قدراته في مجال الطاقة النووية، والتي يعتبرها إحدى المجالات الاستراتيجية للتنمية في بلدنا. ونحن على يقين من أنه على الرغم من خطورة الحادث الذي وقع في محطة فوكوشيما دايتشي للطاقة النووية، فإنه لا توجد بدائل للطاقة النووية في المستقبل القريب. ودون ذلك، لن يكون من الممكن مواجهة التحدي المتمثل في تزويد البشرية بالطاقة.

وفي الوقت الراهن، فإن الطاقة النووية من بين المصادر الرئيسية للطاقة ليست سليمة بيئيا وفعالة من حيث التكلفة فحسب، ولكنها أيضا مصدر آمن للطاقة وهذا، بطبيعة الحال، إذا تعامل المرء معها بمسؤولية.

ويتمثل شرط إلزامي لاستخدام الطاقة النووية في ضمان مستوى عال من السلامة المادية والتقنية والحفاظ عليه. وأظهر حادث فوكوشيما ضرورة تعزيز الأساس القانوني الدولي لضمان أمان مرافق الطاقة النووية من حيث بناء وتشغيل هذه المنشآت.

وفي هذا الصدد، قدم الاتحاد الروسي في عام ٢٠١١ تعديلات لاتفاقية الأمان النووي ولاتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي وشرع أيضا في تعزيز معايير الأمان النووي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن واثقون بأن اعتماد مقترحاتنا في وقت مبكر سيساعد على تجنب الآثار السلبية للحوادث النووية أو تقليلها إلى الحد الأدنى في المستقبل.

السيد مينون (توغو) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أرحب، سيدتي الرئيسة، باختيار بلدكم لموضوع هذه المناقشة الهامة جدا، والذي يتماشى بشكل مباشر مع الجهود الدولية الرامية إلى دعم مبادرات عدم الانتشار ونزع السلاح والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

بعد اتخاذ القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، الذي أكد من جديد على الدور القيادي لمجلس الأمن في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح، وقعت أحداث كثيرة لا تقل أهمية تتعلق بتلك المواضيع مما أثبت وجود مناخ موات للحوار والتفاوض. وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ والذي سبقه مؤتمر قمة الأمن النووي في واشنطن العاصمة في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٠ باعتبارهما مثالين وبوصفهما إعادة تأكيد على أن التعددية هي المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه المفاوضات حول نزع السلاح النووي وعدم انتشاره.

ودخول المعاهدة الجديدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن تدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها حيز النفاذ في ٥ شباط/فبراير ٢٠١١ يمثل معلما هاما في عملية تخفيض المخزونات النووية. ومكن اجتماع باريس للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن يومي ٣٠ حزيران/يونيه و ١ تموز/يوليه ٢٠١١، والذي عُقد في إطار مؤتمر لندن لعام ٢٠٠٥ بشأن تدابير بناء الثقة نحو نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، الدول الحائزة للأسلحة النووية من تجديد دعمها الكامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تمثل حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار. لا تفوتني الإشارة إلى مؤتمر القمة النووي الأخير، الذي عقد في سول يومي ٢٦ و ٢٧ آذار/مارس. وترحب توغو بمختلف تلك المبادرات، التي تؤكد التصميم السياسي المتزايد للدول الحائزة للأسلحة النووية وللمجتمع الدولي فيما يخص تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار.

لذلك تجري مناقشة اليوم في وقت يواصل فيه المجتمع الدولي بذل جهوده لتحقيق المزيد من التقدم في هذين المجالين. لكن حماسنا، لا يمكن أن يحجب واقع أن نظام عدم

الانتشار لا يزال يواجه مصاعب جمة، خصوصا خطر وقوع الأسلحة أو المواد النووية بين أيدي الأطراف الفاعلة من غير الدول، خصوصا الإرهابيين.

في ذلك السياق تحديدا، لا يزال انتهاك بعض الدول لالتزاماتها يشكل مصدر قلق لبلدي، حيث إنه يهز ثقة المجتمع الدولي، ويقوض سلامة نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. في ذلك الصدد، فإن جمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، سيئتا السمعة بوجه خاص، وتعرضتا أيضا للجزاءات فيما يخص برنامجهما النووي. إن إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقذيفة في ١٢ نيسان/أبريل، هدفت من ورائها كما تدعي إلى وضع ساتل مراقبة للأرض في مداره، يؤكد بأن ذلك البلد لم يتوقف عن تطوير برنامجه العسكري النووي، رغم قرارات مجلس الأمن التي تحظر ذلك.

إن إيران من جانبها، قد استمرت في أنشطتها النووية الحساسة، وفق التقرير الأخير للوكالة الدولية للطاقة النووية، أيضا في انتهاك منها لقرارات المجلس ذات الصلة. وبينما نعيد التأكيد على حق هذين البلدين، وباقي البلدان الأخرى في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، تطلب توغو بأن تلتزما بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبتعهداتهما المترتبة عليهما بموجب الصكوك القانونية الدولية التي هما طرفان فيها. ونطلب منهما أيضا ألا يدخرا أي جهد فيما يخص الاستمرار بحسن نية في المفاوضات الهادفة إلى التوصل إلى اتفاقات تحفظ حقوق جميع الأطراف، وتساعد على ضمان السلم والأمن الدوليين والإقليميين.

بينما تسمح المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لجميع البلدان باكتساب التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، لا تستفيد البلدان النامية، خصوصا تلك الواقعة في أفريقيا، حاليا استفادة حقيقية من ذلك الحق، كما أظهرت أزمات الطاقة الحادة التي واجهتها في الأعوام الأخيرة. وإلى جانب مساعدتها على معالجة مسائل الطاقة هذه، يتعين إتاحة التكنولوجيا النووية لها لاستخدامها في مجالات الصحة والصناعة والزراعة وباقي الأنشطة ذات الصلة. وسيسمح لها القيام بذلك بأن تواجه مختلف التحديات التي تواجهها فيما يخص تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لكن يعتقد بلدي بأن البلدان الأفريقية لن تكون قادرة على تحقيق تلك الأهداف، إلا في سياق التعاون مع الدول التي تمتلك هذه التكنولوجيا.

يتعين على جميع الدول سواء أكانت أطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أم لا، الإسهام في تحقيق الهدف العالمي الخاص بنزع السلاح، من خلال المساعدة على تهيئة البيئة الأمنية الضرورية، من أجل خفض التوترات الإقليمية، وتعزيز الأمن الجماعي، لضمان أن يظل نظام عدم الانتشار النووي قويا وموثوقا وتحقيق تقدم في جميع مجالات نزع السلاح. في ذلك الصدد، يود وفد بلدي إعادة التأكيد على التزامه القوي بتحقيق هدف نزع السلاح العام والكامل، فضلا عن إزالة جميع المخزونات النووية. ونظل على اقتناع بأن التعاون في مجال عدم الانتشار يتعين أيضا أن يشمل تعزيز النظام الذي جرى وضعه بموجب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن أسلحة الدمار الشامل. وبالإضافة إلى كون القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) عنصرا أساسيا فيما يخص التصدي للإرهاب، فإنه يشكل أيضا وسيلة هامة للتصدي لانتشار أسلحة الدمار الشامل. في ذلك الصدد، فإننا نرحب بالجهود التي بذلها ممثل جنوب أفريقيا في هذا المجال، بصفته رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

يظل العمل المتعدد الأطراف والتعاون الدولي، ضروريين من أجل تحقيق أهداف نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار والأمن والاستخدام السلمي للطاقة النووية. لذلك يتعين إجراء المفاوضات بشأن جميع المسائل المتعلقة

بنزع السلاح وعدم الانتشار بروح من الانفتاح والالتزام، مع هدف واحد يتمثل في صون السلم والأمن الدوليين، من خلال اعتماد تدابير بناء ثقة، وحماية المواقع النووية. لذلك فإننا نعتقد أنه من المهم استئناف المفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن كل المواضيع، بما في ذلك المواد الانشطارية. ولم يعد بوسع المؤتمر أن يظل رهينة ثلة من الدول، في وقت تواجه فيه البشرية الخطر المحتمل المتمثل في وقوع هذه المواد في أيدي الإرهابيين.

يطلب بلدي مواصلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية أداء دور محوري فيما يخص المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وتظل الوكالة، الآلية الدولية المرجعية، فيما يخص مسائل الأمن النووي، فهي توفر التماسك والاتساق للجهود الدولية. لذلك يتعين عليها مواصلة تلقي الموارد المالية الكافية.

في الختام، تعتقد توغو بأنه على المجتمع الدولي ألا يدخر جهدا فيما يخص الاستجابة بصورة أكثر صرامة لأزمات الانتشار النووي، ودعم عمل الوكالة، ومواصلة بذل الجهود الملموسة، من أجل تحقيق نزع السلاح النووي، وفي الوقت نفسه كذلك التعاون فيما يخص تعزيز التطوير المسؤول للتكنولوجيا النووية غير العسكرية، كما تنص على ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

السيد بريانس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على بيانه وأشيد بالتزامه الشخصي بنزع السلاح وعدم الانتشار.

وأود أيضا شكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة. بعد مرور ثلاث سنوات على مؤتمر المجلس البالغ الأهمية بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ (انظر S/PV.6191) واتخاذ القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩) بالإجماع، من المهم أن يعالج المجلس مرة أخرى مسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، التي لا تزال تشكل إحدى الأخطار الرئيسية التي تحدق بالسلم والأمن الدوليين.

قبل ثلاثة أعوام، جدد الرئيس الفرنسي، إلى جانب باقي رؤساء الدول والحكومات خلال مؤتمر القمة الذي عقده المجلس بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، التزامنا بالسعي إلى تحقيق عالم أكثر أمانا للجميع، والعمل مع جميع الدول من أجل تهيئة الشروط اللازمة لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، وفقا لأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتشهد العديد من النجاحات والمبادرات على الزخم الجديد الذي أظهره المجتمع الدولي منذ ذلك الحين. أفكر قبل كل شيء في نجاح المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي عقد في شهر أيار/مايو عام ٢٠١٠. وشكل اعتماد خطة عمل ملموسة ومتوازنة بتوافق الآراء، على أساس الركائز الثلاث للمعاهدة، المتمثلة في نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وبشأن الشرق الأوسط، نجاحا بالغ الأهمية. حيث أظهر الالتزام المشترك من جانب المجتمع الدولي بتعزيز نظام عدم الانتشار الدولي، وكان بمثابة شهادة على تقديره العميق للمعاهدة، بوصفها وسيلة لا غنى عنها لأمننا الجماعي.

تشكل خطة العمل خريطة طريقنا المشتركة للأعوام القادمة، ويقع علينا جميعا مسؤولية تنفيذها. وينبغي لكل دولة طرف الوفاء بما يترتب عليها في ذلك العقد، حتى يكون بوسعنا المضي قدما إلى عالم أكثر أمانا. إن فرنسا على أهبة الاستعداد جنبا إلى جنب مع شركائها وهم باقي الأعضاء الأربعة الدائمين في المجلس، لتحمل مسؤولياتها.

لقد بذلنا جهودا كبيرة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، بما في ذلك التخفيضات من حيث الكم، والخطوات

التي لا رجعة فيها، وتدابير الشفافية وبناء الثقة، والتدابير المتعلقة بالمبدأ.

كما أن استعدادنا للعمل مع الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية واضح للغاية. ففي تموز/يوليه ٢٠١١ في باريس، نظمت فرنسا الاجتماع الأول للأعضاء الخمسة الدائمين بمجلس الأمن لمتابعة مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. ومكننا ذلك الاجتماع الناجح مرة أخرى من تأكيد عزم الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية على السعي إلى تنفيذ جهود ملموسة لكفالة احترام الالتزامات التي تم التعهد بها فيما يتعلق بالمعاهدة.

كما أرحب بما أحرز من تقدم خلال المناقشات فيما بين الأعضاء الخمسة الدائمين بمجلس الأمن والبلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بشأن بروتوكول معاهدة بانكوك بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. ونأمل أن يتم التوقيع على ذلك البروتوكول في القريب العاجل.

وعلاوة على ذلك، أرحب بتوصل الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، البلدان اللذان تشكل ترسانتيهما ٩٥ في المائة تقريبا من الأسلحة النووية الموجودة في العالم، إلى اتفاق على خطوات مهمة بالتوقيع على المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، وبالبدء بنفاذها. كما نرحب بالتصديقات الأخيرة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لا سيما من جانب إندونيسيا، وهي دولة من دول المرفق ٢، فضلا عن غواتيمالا.

وينبغي التشديد أيضا على أوجه النجاح الإضافية التي تحققت في مجالات نزع السلاح الأخرى، مثل البدء بنفاذ اتفاقية أوسلو بشأن الذخائر العنقودية والنتائج الإيجابية التي أفضى إليها في كانون الأول/ديسمبر الماضي مؤتمر استعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وتمكنا أيضا من إحراز بعض التقدم بشأن عدم الانتشار، بما في ذلك التصديقات الجديدة على البروتوكول الإضافي، وتمديد ولاية اللجنة المنشاة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) لفترة ١٠ أعوام، بموجب القرار ١٩٧٧ (٢٠١١)، إلى جانب التطورات في مجموعة موردي المواد النووية. وبطبيعة الحال، نرحب بما بذل من جهود كبيرة على أعلى المستويات، بعد مؤتمر قمة سول ببضعة أيام، بغية تحسين الأمن النووي وتعزيز فهم التهديد الذي يشكله الإرهاب النووي وضرورة تأمين أشد المصادر عرضة للخطر. وينبغي مواصلة تلك الجهود خلال الفترة التي تفصلنا عن موعد مؤتمر القمة الثاني، الذي سيعقد في هولندا عام ٢٠١٤.

وفيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، أطلقت العديد من المبادرات لتعزيز السلامة النووية بعد حادثة فوكوشيما. وفي ذلك الصدد، أشير إلى اعتماد خطة عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بالأمن النووي. وقد أسهمت فرنسا بفعالية في تلك الخطة، لا سيما من خلال تنظيمها، في حزيران/يونيه ٢٠١١ في باريس، لحلقة دراسية بشأن السلامة النووية.

وأخيرا، وفيما يتعلق بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، فإن العملية التحضيرية التي يقودها الميسر، السفير جاكو لاجافا، تسير في الاتجاه الصحيح. ويجب علينا جميعا أن نتعاون على إيجاد الظروف المواتية لعقد المؤتمر خلال هذا العام بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

وستكون جميع تلك الجهود بدون جدوى ما لم نستجب للتحديات الراهنة التي تواجه نظام عدم الانتشار، وعلى نحو خاص، ما لم نعالج بحزم الأزمات

الخطيرة المتعلقة بالانتشار المعروضة على نظر المجلس. والأولوية القصوى هي مكافحة الانتشار. ولنكن واضحين: إن الانتشار النووي يهدد أمن الجميع. وبما أنه يقوض الثقة المتبادلة، فهو يشكل عائقا أمام تطوير التعاون النووي للأغراض المدنية. كما أنه يعطل التقدم بشأن نزع السلاح النووي.

ولكيلا تثار الشكوك في حق الغالبية العظمى للدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، يجب على المجتمع الدولي أن يواجه بحزم مع الدول التي تنتهك القواعد المشتركة. ويعني ذلك، في المقام الأول والأخير، الاستجابة للأزمات الرئيسية المتعلقة بالانتشار المعروضة على المجلس. والحالة السائدة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ لم تتحسن بتاتا.

ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، تم الكشف عن برنامج سري للتخصيب في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في انتهاك للقرارين ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩). وكما نعلم، وأمام إطلاق قذيفة في الأيام الأخيرة، واجه المجلس انتهاكا جديدا لهذين القرارين.

وأما فيما يتعلق بإيران، فقد استأنفت حكومات مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣، يوم السبت الماضي في اسطنبول، المناقشات مع ذلك البلد بشأن برنامجه النووي. وأعربت حكومات مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ مرة أخرى بصوت واحد عن عزمها إجراء حوار جديد مع إيران، بغية كفالة استجابة البلد لشواغل المجتمع الدولي بشأن طابع برنامجه، واحترامه التام لالتزاماته الدولية. وستكتسي المناقشات المقبلة أهمية بالغة. ويجب على إيران أن تتخذ خطوات ملموسة لاستعادة الثقة، وفقا لقرارات المجلس ومجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وعلى نحو أعم، يشكل تعزيز نظام عدم الانتشار أولوية أيضا، بما في ذلك تحقيق عالمية نظام الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية، لا سيما بالقبول العام للبروتوكول الإضافي. وأخيرا، يجب علينا أن نتخذ خطوات ملموسة لوقف الانتشار، ونواصل جهودنا لمكافحة التهديد الذي يشكله الإرهاب النووي والإرهاب الإشعاعي.

ثانيا، ينبغي أن نواصل أيضا جهود نزع السلاح في جميع المجالات. وأود أن أذكر بأن فرنسا تفي تماما بمسؤولياتها بموجب المادة الحادية عشرة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونحن على استعداد لمواصلة تلك الجهود، لكن ينبغي لنا جميعا، على النحو المشار إليه في القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، أن نحرز التقدم معا. وينبغي لكل دولة، سواء كانت حائزة للأسلحة النووية أم غير حائزة لها، وسواء كانت طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أم غير طرف فيها، أن تسهم في نزع السلاح بتهيئة البيئة الأمنية الضرورية وإحراز التقدم في جميع مجالات نزع السلاح.

وفيما يتعلق بنوع السلاح النووي تحديدا، هناك بالفعل حاجة للتخفيضات، لكن هناك حاجة، أولا وقبل كل شيء، لوقف التسلح. وعلاوة على وقف التجارب النووية، ينطوي ذلك على وجوب أن تقوم جميع الدول المعنية بوقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وتفكيك المرافق المعنية، مثلما قامت به فرنسا فعلا. كما يتطلب منا ذلك أيضا أن نعزز جهودنا لنكفل تصديق جميع الدول، التي لم تفعل ذلك بعد، على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وشروع هيئة نزع السلاح فورا في المفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية.

ثالثا وأخيرا، يجب أن نكفل استحداث الطاقة النووية للأغراض المدنية على نحو مسؤول ومستدام. ولمواجهة تحديات تغير المناخ، لا يمكننا أن نحرم أنفسنا من الإسهام

الذي تقدمه الطاقة النووية. غير أن حادثة فوكوشيما ذكرتنا باستحالة استخدام الطاقة النووية بدون ضمان ثقة السكان. وهي تظهر إلى أي حد ينبغي أن نعزز قواعد السلامة في جميع أنحاء العالم، فضلا عن بناء القدرات الوطنية والدولية للاستجابة في حالة وقوع حادثة. ولذلك السبب ينبغي أن نطبق أشد المعايير حزما في مجالات عدم الانتشار والسلامة والأمن النوويين، وحماية البيئة، وفي الوقت ذاته تعزيز التقيد بالاتفاقيات السارية فيما يتعلق بالمسؤولية النووية.

ذلك هو كل ما يمكن أن نفعله، ليس في المستقبل البعيد ولكن في الأشهر والسنوات القادمة، لكي نبني معا عالم أكثر سلامة.

السيد روسينتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكرك، سيدتي الرئيسة، على عقدك لهذه الجلسة بشأن مواضيع يفترض أنها تتعلق بترع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وأقول من المفترض تعبيرا عن خيبة أملنا لأنه، بعد عدة أيام من مناقشة مشروع البيان الرئاسي باعتباره الوثيقة التي تبلور نتائج هذه الجلسة، لم يتبق فيه أي شيء عن مسألة عدم الانتشار النووي. وكيفما كان الحال، نقدر الورقة المفاهيمية (S/2012/194، المرفق) التي عممها وفدنا لإثراء مناقشتنا، سيدتي الرئيسة، والتي تتميز في حد ذاتها بالتركيز على الخلافات التي لا تزال قائمة بين أعضاء المجلس بشأن المسألة.

وعلى الرغم من ذلك، أظهرت الظروف الأخيرة أنه قد أصبح من الملح والضروري أكثر من أي وقت مضى المضي قدما على الطريق صوب بناء عالم خال من الأسلحة النووية – وهو هدف وصفه على نحو مستبصر رئيس دولتكم، سيدتي الرئيس، بالهدف النهائي الذي يجب أن نصبو إليه. نزع السلاح النووي هو السبيل الوحيد المعقول لإقامة عالم أكثر أمنا. ولن يسهم أي شيء في الحد من مخاطر انتشار الأسلحة النووية أو استخدامها غير القضاء التام عليها.

فيما يتعلق بالمسائل قيد النظر اليوم، موقف غواتيمالا يجسد الموقف الذي أعربت عنه حركة عدم الانحياز، ويرد في الوثيقة S/2012/223. ومع ذلك، أود أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

تؤكد غواتيمالا مجددا على صلاحية القواعد التي ترتكز عليها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وكذلك الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا، ولا سيما في إطار المؤتمرات الاستعراضية للأطراف في المعاهدة، وكان آخرها قد عقد في عام ٢٠١٠. ولئن كان صحيحا أن التحديات الجديدة التي نواجهها في الوقت الراهن أدت إلى بروز وجهات نظر متباينة بشأن الخطوات المقبلة، نحن لا يمكن أن نغفل عن أن المعاهدة قد اعتمدت باعتبارها حجر الزاوية لترع السلاح وتحديد الأسلحة والمنع السلمي لانتشار الأسلحة النووية.

تؤمن غواتيمالا بعالمية معاهدة عدم الانتشار والتقيد الصارم بكل حكم من أحكامها. نحن نشدد على أن الامتثال هو التزام قانوني وبأن جميع الدول الأطراف يجب أن تقدم دليلا واضحا على التزامها بالصك القانوني الدولي نصا وروحا.

علاوة على ذلك، نرى أن من المهم الحفاظ على الوقف الاختياري للتجارب النووية حتى تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. نود أن نغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجددا على دعم بلدنا للمعاهدة، التي وقعنا عليها في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ وتم التصديق عليها، كما ذكر ممثل فرنسا، في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

يجب علينا إيجاد سبل لتعزيز الأنشطة الرامية إلى نزع السلاح النووي، ما يتطلب، قبل كل شيء، تعبيرا عن إرادة

سياسية واضحة من جانب الدول الحائزة للأسلحة، وكذلك اتخاذ مجموعة من الإجراءات الملموسة والمحددة زمنيا والقابلة للتحقق تجعل من الممكن التخلي عن نوع الخطاب الذي يحتم علينا أن نعترف بإحراز التقدم مع أن الأسلحة النووية لا تزال موجودة بكميات كبيرة وتبذل محاولات لتوسيع نطاقها.

نحن نلاحظ بعض الإشارات السياسية الإيجابية الصادرة عن الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تشير إلى تجديد التزامها بترع السلاح النووي على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، ونأمل أن يترجم هذا إلى إجراءات ملموسة في المستقبل القريب. وفي ذلك السياق، نرى أن المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، الموقعة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، تمثل خطوة في الاتجاه الصحيح. وفي السياق نفسه، نعتقد أن المبادرات الرامية إلى تعزيز الأمن النووي والاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الدول التي شاركت في مؤتمري قمة سول وواشنطن العاصمة، تمثل إسهاما هاما في عملية إعادة النظر في نظريات الأمن المتعلقة بالأسلحة النووية.

نحن مقتنعون بأنه للتأكد من أن تلك الاتفاقات تحقق أفضل النتائج الممكنة، يجب علينا أن نأخذ في الاعتبار في جميع الأوقات أنه مثلما يجب إحراز التقدم في نزع السلاح النووي، يجب علينا أن نحرز أيضا التقدم في مجال عدم الانتشار. وفي ذلك الصدد، يجب علينا أيضا، نحن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، النهوض بالمسؤوليات المترتبة علينا بموجب معاهدة عدم الانتشار، مؤكدين من جديد التزامنا بعدم حيازة الأسلحة النووية مع الاحتفاظ بحقنا الأصيل في امتلاك التكنولوجيات النووية وتطويرها للأغراض السلمية حصرا، والاشتراك في أنشطتها في المستقبل.

من ناحية أخرى، الإرهاب النووي، والاتجار غير المشروع بالمواد النووية يشكلان تهديدا خطيرا للأمن، ويجب التصدي لهما من خلال التزام عالمي. يجب على جميع الدول الامتثال لأحكام القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

ختاما، كل هذه التدابير - في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار - يجب أن تنفذ في بيئة تفضي إلى التحقق والشفافية، بغية استعادة الثقة فيما بين الأطراف في المعاهدة. ولذلك فإننا نؤكد على دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال التحقق من قصر استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

تفخر غواتيمالا بأن تكون طرفا في معاهدة تلاتيلولكو، التي أنشأت أول منطقة مأهولة خالية من الأسلحة النووية على هذا الكوكب، وتقدم مثالا يحتذى ومصدر إلهام لإنشاء مناطق أخرى من هذا القبيل. كما كان توطيد منطقة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يهدف إلى المحافظة المنطقة من خطر التهديد النووي.

في الختام، نود أن نؤكد أن هذه الجلسة تمثل فرصة لتقييم حسن النوايا لجميع الأطراف من حيث الوفاء بالتزاماتها والامتثال لها والتوقعات الناجمة عن ذلك. يجب علينا ألا نتراجع عن تلك الالتزامات، بل يجب علينا أن نؤكد من جديد التعهدات القاطعة التي أعطيت حتى الآن، وأن نتصدى للتحديات الجديدة التي نواجهها. وعلى أساس هذا الفهم يجب علينا معا أن نحرز التقدم نحو الاتفاق على جدول أعمال مشترك لصون السلم والأمن الدوليين.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، سيدتي الرئيسة، أود أن أشكر وفدكم على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت بشأن مسألتي الانتشار ونزع السلاح والأمن في المجال النووي. يود وفد بلدي أيضا أن

يشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية التي قدمها إلى المجلس في وقت سابق اليوم.

نحن نؤيد الرسالة المؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢ (S/2012/223)، الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز.

ما تزال جنوب أفريقيا مقتنعة اقتناعا راسخا بأن أسلحة الدمار الشامل لا تضمن الأمن، بل تنتقص منه. ما دامت هذه الأسلحة موجودة، فستستمر الإنسانية في مواجهة خطر وقوع كارثة. ذلك الاقتناع يسترشد به التزامنا الراسخ بمبدأي نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، اللذين يمثل كلاهما إسهامين رئيسيين في نظام الأمن الجماعي المتوخى في ميثاق الأمم المتحدة. وتظل جنوب أفريقيا ملتزمة تماما بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية وبالنظام المتعدد الأطراف الذي يسعى لتحقيق ذلك الهدف.

ما زالت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثل حجر الزاوية في نزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار. ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثل صفقة تاريخية بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها، تعهدت الأولى بموجبها بإزالة أسلحتها النووية على أساس الفهم المتبادل من جانب الأخيرة بعدم السعي إلى خيار الأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بمسألة نزع السلاح النووي، تود جنوب أفريقيا أن تكرر موقفها المبدئي من أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي يعضد كل منهما الآخر وأن الجهود الرامية إلى تحقيق عدم الانتشار النووي ينبغي أن تجرى بموازاة جهود متزامنة تهدف إلى نزع السلاح النووي. وإذ نعمل باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فإننا نرى أنه لا بد للمجلس أن يتناول أبعاد كل من نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي بنفس القوة. وفي هذا الصدد، ترحب جنوب أفريقيا بتأكيد مجلس الأمن مرة أخرى على ضرورة أن تمتثل جميع الدول الأعضاء امتثالا تاما لالتزاماتها وأن تفي بتعهداتها فيما يتعلق بتزع السلاح وعدم الانتشار النوويين بجميع جوانبه، وتعتبره تطورا إيجابيا.

وفي حين أن تنفيذ جميع التزامات عدم الانتشار النووي يبقى أساسيا بدون أدنى شك، فإن تحقيق السلام والأمن الدوليين الحقيقيين يتطلب كذلك تنفيذ التزامات نزع السلاح النووي، مع ضمان احترام الحق الثابت للدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وترى جنوب أفريقيا أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية عموما قطعت خطوات كبيرة في جهودها من أجل تنفيذ التزاماتها إزاء عدم الانتشار، بما في ذلك تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وبالمثل، لا بد للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تحترم التزاماتها وتعهداتها.

وإذ يبقى موقفنا وتصميمنا على مكافحة الانتشار ثابتا، يجب أن يظل المجتمع الدولي يحترم حاجة البلدان النامية إلى استخدام الطاقة النووية في سياق النمو الاقتصادي المستدام والمتسارع. وينبغي أن ينطوي نهجنا إزاء المسائل النووية أيضا على توازن معقول بين شواغل الدول بشأن أمن الطاقة لديها وعدم انتشار التكنولوجيات النووية الحساسة، مع احترام الحق الوارد في المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار. وينبغي احترام اختيارات الدول وقراراتها في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، بدون تعريض سياساتها أو اتفاقات التعاون الدولي والترتيبات الخاصة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية وسياساتها بشأن دورات الوقود للخطر.

وجنوب أفريقيا ترحب بالتقدم الذي أحرزته الدول لتعزيز الأمن النووي على المستوى الوطني ومن خلال المنظمات الدولية ذات الصلة، ولا سيما الوكالة الدولية

للطاقة الذرية. ولكن، لا بد من توخي اليقظة إزاء الخطر المستمر الذي يمثله الإرهاب النووي والشبكات النووية غير المشروعة والأعمال الإجرامية، واستخدام المواد النووية أو غيرها من المواد المشعة في أعمال خبيثة. وترى جنوب أفريقيا أنه من خلال نهج تعاوني مع المنظمات المتعددة الأطراف ذات الصلة، يمكن للمجتمع الدولي أن يتعامل مع تلك التهديدات بشكل ناجع.

وختاما، تؤكد جنوب أفريقيا أن على المجتمع الدولي أن يعمل معا صوب تحقيق هدف إزالة جميع أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية. وينبغي ألا تقوض ذلك المسعى أي عملية خارج إطار العمليات التفاوضية المتعددة الأطراف القائمة بالفعل.

السيد ترار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الولايات المتحدة الأمريكية على عقد هذه الجلسة ونحيط علما بالإحاطة الإعلامية التي قدمها الأمين العام.

تلتزم باكستان بالأمن النووي التزاما تاما. ونشارك بفعالية في الجهود العالمية للأمن النووي وفي أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الأمن النووي. ونتعاون بشكل وثيق مع الحكومات الأخرى في إطار عملية مؤتمرات القمة المعنية بالأمن النووي ونشارك في هذه المؤتمرات على أعلى المستويات. كما شاركنا بشكل بناء في المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي وفي تنفيذها وفي فريق التقييم.

وقد عرضت باكستان بوضوح منظورها بشأن الأمن النووي في الشهر الماضي من خلال رئيس الوزراء السيد يوسف غيلاني، وذلك في مؤتمر القمة المعني بالأمن النووي في سول، حيث تطرق إلى النقاط الرئيسية التالية.

لقد اتخذ المجتمع الدولي، معا، خطوات نحو إقامة عالم ينعم بالأمن لا يعيش في ظل الخوف من هجوم إرهابي نووي. ونؤمن بقوة أنه يجب ألا تقع المواد النووية في أيدي الإرهابيين البتة. والتدابير الوطنية هي الجزء الأهم في جهودنا لتعزيز الأمن النووي. فإن لم تتحرك الدول، لن يتحرك شيء. وإذا ما تحركت الدول بضعف، سوف يتضاعف حجم الأخطار النووية عدة مرات. ولا بد أن تتحرك الدول معا وأن يتعلم كل منها من الآخر.

وكطرف في الاتفاقية المعنية بالحماية المادية للمواد النووية، واتفاقية الأمان النووي، واتفاقية الإبلاغ المبكر عن وقوع حادث نووي واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي، تسهم باكستان إسهاما كبيرا في إطار الأمن النووي. ويتجلى التزامنا في مراعاتنا المستمرة لمدونة قواعد السلوك للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومشاركتنا في قاعدة بيانات الوكالة بشأن الاتجار غير المشروع.

والأمن النووي داخل الدول مسؤولية وطنية. وفي هذا الإطار، نعمل مع الشركاء الدوليين، وسنواصل استكشاف آفاق التعاون بشأن الأمن النووي من خلال خطط العمل الوطنية الطوعية ووفقا للالتزامات الدولية. والإطار الدولي القائم، والشامل تماما، يغطي التدابير التي تتخذها الوكالة الدولية للطاقة الذرية والأمم المتحدة والاتفاقيات والمبادرات المختلفة. وعليه، فقد اتفق المشاركون في قمة الأمن النووي على أنه ليس ثمة حاجة إلى مؤسسة أو آلية موازية جديدة للأمن النووي. وفي هذا السياق، نؤكد مرة أخرى على المسؤولية الأساسية والدور المركزي للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويستند نظام الأمن النووي لباكستان على أربع ركائز.

أولا، لدينا نظام قيادة وتحكم قوي ومحدد المهام جيدا، يتألف من هيئة القيادة الوطنية، وشعبة الخطط الاستراتيجية، وقيادة القوات الاستراتيجية. وتتحكم تلك

الآلية في كل جوانب السياسات والمشتريات والعمليات، والأهم من ذلك، الأمن النووي. وتقوم شعبة الخطط الاستراتيجية بوضع الحلول الفنية وبرامج إعداد الأفراد والقدرات الاستخباراتية للتعامل مع الأمن النووي وعدم الانتشار والحوادث والإرهاب الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل.

ثانيا، لدينا نظام تنظيمي قوي يغطي كل المسائل ذات الصلة بالسلامة والأمن النوويين، بما في ذلك الحماية المادية للمواد والمنشآت، ومراقبة المواد والمحاسبة، وأمن النقل، ومنع الاتجار غير المشروع، ومراقبة الحدود، وخطط التعامل مع الطوارئ الإشعاعية المحتملة. وهيئة التنظيم النووي الباكستانية، وهي جهاز رقابي مستقل، تنظم سلامة وأمن المواد والمنشآت النووية المدنية. وهي تعمل بشكل وثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتستفيد من توصياتها وإرشاداتها.

ثالثا، لدينا نظام شامل لمراقبة الصادرات. وقوانيننا لمراقبة الصادرات تضاهي المعايير الدولية.

رابعا، نشارك في التعاون الدولي الذي يتسق مع سياساتنا ومصالحنا الوطنية، وفي الالتزامات الدولية أيضا.

وباكستان تركز بشكل خاص على بناء القدرات والتفاعل مع المجتمع الدولي، ولا سيما مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد أنشأنا مركز امتياز للتدريب يعقد دورات متخصصة في الأمن النووي والحماية المادية ومسؤولية الأفراد. ونقدم هذا المركز باعتباره مركزا إقليميا ودوليا للتدريب. ونقيم بوابات خاصة للكشف عن المواد النووية عند النقاط الرئيسية للدخول والخروج للكشف عن الاتجار غير المشروع في المواد الإشعاعية ومنعه. ونطبق خطة عملنا للأمن النووي بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما أنشأنا آلية قوية للاستجابة للطوارئ النووية.

وباكستان تدعم تماما الأهداف المتفق عليها عالميا للنهوض بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. وسنواصل التعاون مع جميع الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حلول منصفة وعادلة لتحديات نزع السلاح وعدم الانتشار. وتتشاطر باكستان رأي الأغلبية بين أعضاء الأمم المتحدة القائل بأن على مجلس الأمن أن يمتنع عن تولي زمام القيادة في المسائل العالمية المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح. فالمجلس، الذي يتألف من ١٥ دولة، ليس هيئة تمثيلية. ونزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي يمكن تحقيقهما في محفل أكثر عالمية يكون لجميع الدول فيه الحق في الاشتراك والتفاوض وبلورة نتائج متفق عليها.

وباكستان دولة حائزة للأسلحة النووية ولا يمكنها أن تقبل مرجعيات غير واقعية، بما في ذلك في القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، تدعو إلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدولة غير حائزة للأسلحة النووية.

ونشدد على أهمية الاعتراف بالحقائق الإقليمية في جنوب آسيا وضرورة إدماج الدول غير الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار في نظام تلك المعاهدة. وباكستان لها موقف ثابت إزاء معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. فمؤتمر نزع السلاح ليس هيئة ذات جدول أعمال من بند وحيد. بل إن للمؤتمر جدول أعمال يتضمن بنودا أكثر إلحاحا، مثل نزع السلاح النووي والضمانات الأمنية السلبية، وهما مسألتان معلقتان منذ عقود. وإحراز تقدم بشأن هاتين المسألتين التبعيتين من شأنه أن يعزز هدف إيجاد عالم بدون أسلحة نووية.

ونود التنويه إلى أن حركة عدم الانحياز، التي تضم في عضويتها ١٢٠ دولة، قد نقلت آراءها بشأن الأمن النووي والمسائل الأعم لنزع السلاح وعدم الانتشار. وترد تلك

الرسائل في الوثيقة S/2012/223. ونحن نؤيد مضمونها ومرفقها بالكامل.

والطاقة النووية المأمونة والمستدامة أساسية للمضي قدما في تنفيذ جدول أعمالنا الاقتصادي. وبالنظر إلى الاحتياجات المتزايدة لباكستان من الطاقة والعجز القائم في الطاقة، وبغية تلبية متطلبات الاقتصاد والتعداد المتزايد للسكان في المستقبل، أقرت هيئة القيادة الوطنية برنامج الطاقة النووية - ٢٠٥٠. ونحث المجتمع الدولي على أن يتيح لباكستان الحصول على التكنولوجيا للأغراض السلمية على أساس غير تمييزي.

وباكستان مؤهلة لتصبح عضوا في مجموعة الموردين النوويين وغيرها من أنظمة ضوابط التصدير. وفي العام الماضي، وافق مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالإجماع على اتفاق الضمانات فيما يتعلق بمحطتي الطاقة النووية المدنية لدينا. وهذا يبين استمرار ثقة المجتمع الدولي في معايير السلامة والأمان التي تحرص عليها باكستان.

السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية التي قدمها في وقت سابق هذا الصباح. ونحن نتفق جميعا على أن الإرهاب النووي من أخطر التهديدات للسلام والأمن العالميين. وقد عزز مؤتمر القمة للأمن النووي الذي عقد في جمهورية كوريا مؤخرا الإرادة السياسية وحشد الدراية التقنية الضرورية للوفاء بالالتزامات المقطوعة في واشنطن العاصمة قبل عامين. وفي سول، رأينا ٥٣ بلدا يتعهد بما يزيد على ١٠٠ التزام جديد لتحسين الأمن النووي العالمي.

وبغية الحفاظ على ذلك الزخم، لا بد لنا من إجراء مناقشة جادة حول المعايير والقواعد المشتركة للأمن النووي. وتحقيقا لهذه الغاية، نشجع البلدان على التفاعل مع المبادرات الدولية للأمن النووي والتقيد بالاتفاقيات ذات الصلة، كما نشجع البلدان التي لم تصدق بعد على الاتفاقية المعدلة للوكالة الدولية للطاقة الذرية المعنية بالحماية المادية للمواد النووية والاتفاقية الدولية المعنية بقمع أعمال الإرهاب النووي التابعة للأمم المتحدة، على أن تفعل ذلك. كما نشجع الدول كافة على أن تتعاون مع مجموعة الموردين النوويين ومن خلالها في سياق الاستخدام النووي المدني.

ومن جانبنا، فإن حكومة المملكة المتحدة تلتزم بالهدف الطويل الأجل لإيجاد عالم بدون أسلحة نووية، وقد تعهدت بالعمل من أجل نزع سلاح متعدد الأطراف تماشيا مع التزامنا بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد عقدنا العزم على العمل مع المجتمع الدولي من أجل مكافحة الانتشار، وإحراز تقدم بشن نزع السلاح المتعدد الأطراف، وبناء الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها واتخاذ خطوات ملموسة صوب عالم أكثر أمانا واستقرارا بحيث يمكن للبلدان التي لديها أسلحة نووية أن تتخلص منها في نهاية المطاف.

والمملكة المتحدة تريد أن تعمل مع المجتمع الدولي للتصدي بفعالية لتلك البرامج النووية التي تثير القلق. وفيما يتعلق بإيران، تلتزم المملكة المتحدة بحل تفاوضي سلمي للمسألة النووية. ونرحب بالجولة الأخيرة من محادثات البلدان الأوروبية الثلاثة + ٣، المعقودة في ١٤ نيسان/أبريل، كخطوة أولى صوب ذلك الهدف. ولا بد لنا الآن من الاتفاق على خطوات عملية عاجلة لبناء الثقة في أن إيران لا تنوي بناء سلاح نووي.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء المحاولة الفاشلة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لإطلاق ساتل في ١٥ نيسان/أبريل، التي تعد انتهاكا سافرا للقرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩). ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على وقف كل نشاط نووي أو يتعلق بالقذائف والالتزام بالعودة إلى

الانخراط مع المجتمع الدولي، بما في ذلك العودة إلى المحادثات السداسية. وفي هذا المضمار، كما في أي مضمار آخر، ينبغي للدول الأعضاء كافة أن تمتثل لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن امتثالا كاملا.

إن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية عنصر أساسي في تحقيق الهدف الطويل الأمد لإيجاد عالم بدون أسلحة نووية. ومن شأن تلك المعاهدة أن تضع حدا لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية في المستقبل إلى جانب الحد من الكمية المتاحة من تلك المواد على مستوى العالم. والمملكة المتحدة تلتزم بتحقيق معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية والبدء الفوري لمفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح في جنيف. ونحن نطبق، أحاديا، وقفا طوعيا لإنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة منذ عام ١٩٩٥. والمجتمع الدولي يتوقع تقدما في هذا المجال. ولنكن واضحين. فالتقدم في مؤتمر نزع السلاح في إجراء مفاوضات مجدية بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية سيحدد صلاحية المؤتمر للاستمرار في العمل.

والمملكة المتحدة ما فتئت تعمل من أجل تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار وتعزيز صرح عدم الانتشار. نريد رؤية نظام عالمي معزز للضمانات، على أن يكون اتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية والبروتوكول الإضافي المعيار العالمي والقاعدة للتحقق. ونحن ملتزمون بدعم التوسع في الاستخدام النووي المدني مع ضمان عدم الإخلال بالأمان أو الأمن، أو التسامح مع الانتشار النووي.

والمملكة المتحدة تتطلع إلى رؤية الدورة الوشيكة للجنة التحضيرية وهي تبني على نجاح مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، الذي اتفق خلاله بتوافق الآراء على خطة عمل شاملة للمرة الأولى. وعلينا أن نحافظ على ذلك الزخم الإيجابي طوال دورة الاستعراض هذه حتى المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥.

والمجلس يتحمل مسؤولية فريدة لضمان استخدام الذرة من أجل السلام وليس لتهديد السلام والأمن. وبالعمل مع مجتمع الأمم المتحدة الأوسع والدول الأعضاء، يمكننا ضمان إنفاذ القواعد والأحكام المتفق عليها والوفاء بالالتزامات كي ما يتسنى منع الانتشار النووي، ومعه خطر الإرهاب النووي، حتى يصبح عالم بدون أسلحة نووية حقيقة واقعة، ويكون استخدام الذرة لإنتاج الطاقة وللاستقرار، وليس للصراع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بوصفي ممثل الولايات المتحدة.

أود أن أشكر الأمين العام على مشاركته وريادته بشأن هذه المسألة، كما أشكر زملائي أعضاء المجلس على مناقشة اليوم بشأن موضوع يأتي في صدارة جدول أعمالنا وموافقتهم على البيان الرئاسي الذي سأتلوه على المجلس بعد قليل.

عندما يتعلق الأمر بالتهديدات النووية الملحة التي تطرقنا إليها اليوم، بما في ذلك الإرهاب النووي، يتعين على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤوليته الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين. وكما قال الرئيس أوباما في مثل هذا الشهر قبل ثلاث سنوات في براغ، فإن تفجير سلاح نووي واحد ستكون له آثار مأساوية على سلامتنا العالمية، وعلى أمننا ومجتمعنا واقتصادنا، بل وعلى بقائنا. ونحن جميعا نتشارك مصلحة في منع التهديدات النووية واحتوائها. وأثناء مؤتمر القمة التاريخي لمجلس الأمن في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، بشأن عدم الانتشار والأمن النووي (انظر S/PV.6191)، أكد رؤساء الدول مجددا تلك المصلحة المشتركة باعتماد القرار التاريخي ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، الذي عزم، في الفقرة الأولى من

ديباجته، على ''السعي لإقامة عالم أكثر سلامة للجميع وتهيئة الظروف لعالم بدون أسلحة نووية''.

لقد كان القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩) أول عمل شامل للمجلس بشأن تلك المسائل منذ منتصف التسعينيات. وبالبناء على زخم مؤتمر القمة لعام ٢٠٠٩، أحرز مجلس الأمن والعالم تقدما لا بأس به. وفي سابقة تاريخية، تمخض مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ عن وثيقة ختامية تضمنت خطة عمل شاملة، اعتمدت بتوافق الآراء، بشأن الخطوات الكفيلة بتعزيز ركائز المعاهدة الثلاث جميعها.

ولا أحد ينكر أن المعاهدة تظل حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي والأساس لمواصلة السعي إلى نزع السلاح النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

وكما قال الرئيس أوباما في سول الشهر الماضي،

''لقد أيدنا الصفقة الأساسية لمعاهدة عدم الانتشار النووي. فالبلدان الحائزة للأسلحة النووية، مثل الولايات المتحدة وروسيا، ستمضي نحو نزع السلاح، والبلدان غير الحائزة لتلك الأسلحة النووية لن تسعى لحيازتها. ويمكن لجميع البلدان الحصول على الطاقة النووية السلمية''.

لقد واصلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية الاضطلاع بدور رئيسي فيما يتعلق بتنفيذ الضمانات، والتشجيع على الاستخدام الآمن والسلمي للطاقة النووية. وهناك اعتراف على نطاق واسع على أن الدمج بين اتفاق بشأن ضمانات معاهدة عدم الانتشار النووي وبروتوكول إضافي يشكل معياراً لتعزيز ضمانات الوكالة.

وقد شاركت حتى الآن ١١٥ دولة، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، في إنفاذ بروتوكول إضافي لمنح حقوق موسعة للوكالة بشأن الوصول إلى المعلومات والمواقع النووية. ونواصل البحث عن شركاء آخرين في الجهود الرامية إلى توسيع وتسريع أنشطة الوكالة من أجل تعزيز قدرة الوكالة على كشف وردع الأنشطة النووية غير المعلنة.

وفي عام ٢٠١١ اعتمد مجلس الأمن القرار ١٩٧٧ (٢٠١١)، الذي مدد ولاية اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) لمدة ١٠ سنوات إضافية لم يسبق لها مثيل. وتعمل اللجنة على مساعدة الدول على منع انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى الأطراف الفاعلة من غير الدول، وهو جزء يتسم بأهمية حاسمة لنظام عدم الانتشار الدولي. وتؤيد الولايات المتحدة تأييدا كاملا الجهود التي تبذلها لجنة القرار ١٥٤٠ في مجال التنفيذ، وقد قدمت لها بالفعل تبرعا بمبلغ ٣ ملايين دولار في العام الماضي تعزيزاً لعملها.

أخيرا، فقد أعقب انعقاد مؤتمر قمة الأمن النووي عام ٢٠١٢ في واشنطن العاصمة، مؤتمر قمة ثانٍ في الشهر الماضي. فقد اجتمع أكثر من ٥٠ من رؤساء الدول في سول، وكرروا التزامهم بمكافحة الإرهاب النووي وزيادة الأمن النووي. ويتواصل حاليا تحويل الإجراءات والالتزامات التي تعهدت بها الدول المشاركة في ذلك المؤتمر إلى خطوات ملموسة للوقاية من خطر الإرهاب النووي.

تعمل الولايات المتحدة أيضا على تعزيز جهود عدم الانتشار العالمي ونزع السلاح. وقد وضّح استعراض الوضع النووي للولايات المتحدة لعام ٢٠١٠ نهجنا فيما يتعلق بالحد من دور الأسلحة النووية، والسعي إلى تحقيق الهدف المتمثل في عالم خال من تلك الأسلحة. وأعلنا عبر استعراض الوضع النووي أن الولايات المتحدة لن تستعمل الأسلحة النووية أو تهدد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، التي هي طرف في معاهدة منع الانتشار النووي، وممتثلة لالتزاماتها بشأن عدم الانتشار النووي. وشددنا أيضا على مصلحتنا

الجماعية في ضمان استمرار سجل يزيد عن ستة عقود من عدم استعمال الأسلحة النووية على نحو دائم.

إن تنفيذ المعاهد الجديدة لزيادة تخفيض الأسلحة الهجومية والحد منها بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، التي دخلت حيز النفاذ في ٥ شباط/فبراير ٢٠١١ يجري بنجاح. وتؤكد المعاهدة مرة أخرى على الالتزام القوي من جانب الولايات المتحدة بالوفاء بالتزاماتها في مجال نزع السلاح. وعندما يتم التنفيذ الكامل للمعاهدة، فإن القوات النووية الاستراتيجية المنشورة لكل من الولايات المتحدة وروسيا ستصل إلى أدنى مستوى لها منذ عقد الخمسينيات. وتؤكد الأحكام الصارمة التي نصت عليها المعاهدة على أهمية الشفافية والتحقق الفعال بالنسبة لتوفر القدرة على التنبؤ بالمخاطر وتحقيق الاستقرار في العلاقات الدولية.

وفي إطار مواصلة عملية المشاركة من جانب الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن التي أنشئت من خلال مؤتمري لندن في عام ٢٠٠٩ وباريس في عام ٢٠١١ للدول الخمس الدائمة العضوية، تستضيف الولايات المتحدة مؤتمر الدول الخمس الدائمة العضوية في واشنطن العاصمة في وقت لاحق من هذا العام، بهدف مواصلة النقاش بشأن تدابير التحقق والشفافية وبناء الثقة. وتسهم عملية الدول الخمس الجارية الآن في توسيع الحوار الطويل الأجل بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن نزع السلاح النووي، وتحويله إلى عملية مستمرة من مشاركة الدول الخمس في المسائل المتعلقة بنزع السلاح النووي، على نحو يتفق مع التزاماتنا بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، والتزاماتنا في إطار خطة عمل معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠.

ويشكل بدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خطوة ضرورية أيضا نحو عالم خال من الأسلحة النووية. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بالعمل من أجل تصديقنا على المعاهدة ودخولها حيز النفاذ. ونواصل الحفاظ على الوقف الطوعي لتجارب التفجيرات النووية من جانبنا منذ عقدين من الزمان. وندعو جميع الدول إلى الامتناع عن تجارب التفجيرات النووية.

وعلى الرغم من تلك الجهود العديدة المبذولة على الصعيدين المتعدد الأطراف والوطني على حد سواء، فلا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. ويجب أن نستمر في تعزيز جهود منع الانتشار ونزع السلاح والأمن في المجال النووي على الصعيد العالمي. ولا يسعنا إلا أن نواصل اليقظة والحذر.

ولا تزال بلدان بعينها تواصل السعي إلى الحصول على قدرات الأسلحة النووية، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن، وعلى نحو يتعارض مع الإرادة المعبّر عنها بوضوح من قبل المجتمع الدولي. ولا تزال المخاطر التي نواجهها والتهاون إزاء مثل هذا السعي يشكلان تهديداً كبيراً للغاية. ولا يمكننا، على سبيل المثال، السماح بإضعاف معاهدة عدم الانتشار عن طريق التهاون مع عدم الامتثال لمقتضياتها أو انتهاك اتفاقات الضمانات الدولية. فالآثار المترتبة عن أي حالة من حالات عدم الامتثال، سواء كانت من قبل كوريا الشمالية أم إيران، لا تقتصر على البلد المسؤول عن تلك الانتهاكات والبلدان المجاورة له فحسب. فلدى كل انتهاك لمعاهدة عدم الانتشار – فيما إذا ترك له الحبل على الغارب – القدرة على تآكل الثقة في نظام عدم الانتشار النووي على الصعيد العالمي برمته. وليس بوسعنا السماح بحدوث ذلك.

والشروع في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية إنما هو الخطوة المنطقية التالية نحو تحديد الأسلحة النووية. والحال هكذا، فيا لها من خيبة أمل كبيرة أن يعجز مؤتمر نزع السلاح – بسبب بلد واحد

فحسب – عن الوصول إلى اتفاق بشأن المضي قدما. وينبغي للمؤتمر أن يوافق على الشروع في مفاوضات دون مزيد من التأخير.

ويجب علينا أيضا تعزيز التزامنا بتحقيق الأمان والأمن النوويين. ولا ريب أن الحادث الرهيب الذي حدث في محطة فوكوشيما العام الماضي يُعد بمثابة تذكير بضعفنا المشترك، خاصة وأن العديد من دول العالم تزداد تطلعاً إلى الطاقة النووية بغرض تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية على الصعيد الوطني.

وينبغي أن يبقى الخيار السلمي فيما يتعلق بتطوير الطاقة النووية والحفاظ عليها، ذا طابع وطني. ومع ذلك، سنواصل بقوة دعم الجهود الدولية – بقيادة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في المقام الأول – لتيسير التدريب بمستوى أفضل في مجال الأمن والتعاون وتحسين قدرات الاستجابة للحوادث في المجال النووي. وترى الولايات المتحدة أن لديها مسؤولية أخلاقية تحثها على الاضطلاع بدور قيادي والشروع في العمل الآن، بالتعاون مع أعضاء المجلس والمجتمع الدولي، فيما يتعلق بالسعي نحو الوصول إلى عالم سلمي وخال من الأسلحة النووية. وتشكل جلسة اليوم ومشروع البيان الرئاسي معلما هاما على هذا الطريق. وكما لاحظ الرئيس أوباما في سول الشهر الماضي ”فلا يمكن لدولة واحدة أن تفعل ذلك لوحدها.“

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة لمجلس الأمن.

بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء المجلس، أذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يؤكد مجلس الأمن مجددا أن انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

”ولا يزال مجلس الأمن يشعر ببالغ القلق إزاء تهديدات الإرهاب وإمكانية حصول الجهات من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، أو تطويرها لتلك الأسلحة أو الاتجار بها أو استخدامها.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد ضرورة أن تمتثل كل الدول الأعضاء امتثالا تاما لالتزاماتها وأن تفي بتعهداتها المتعلقة بالحد من الأسلحة ونزع السلاح ومنع انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها بجميع جوانبه.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد تأييده للمعاهدات المتعددة الأطراف التي تهدف إلى إزالة الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية أو منع انتشارها، وأهمية تنفيذ جميع الدول الأطراف في تلك المعاهدات لأحكامها على نحو تام بغية تعزيز الاستقرار الدولي.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي يؤكد ضرورة أن تتخذ الدول التدابير الفعالة لمنع الجهات من غير الدول من الحصول على أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وأن ترسي ضوابط داخلية لمنع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها وما يتصل بها من مواد؛ ويقر المجلس بالتقدم الذي أحرزته الدول في تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ويؤيد العمل الذي تؤديه اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ويشير في هذا الصدد إلى القرار ١٩٧٧ (٢٠١١) الذي يمدد ولاية اللجنة لمدة عشر سنوات.

"ويقر مجلس الأمن بأهمية مؤتمري القمة المعقودين في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٠ عن الأمن النووي، وبياني عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٠ الصادرين عن هذين المؤتمرين، وخطة العمل المنبثقة عن مؤتمر القمة المعقود في عام ٢٠١٠ بشأن الأمن النووي.

"ويرحب مجلس الأمن بالتعهدات التي قطعها المشاركون في مؤتمر القمة المعني بالأمن النووي على أنفسهم باتخاذ إجراءات وطنية، حسب الاقتضاء، لتعزيز الأمن النووي على الصعيد الداخلي، والعمل من خلال آليات ثنائية ومتعددة الأطراف، وبخاصة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على تحسين الأمن النووي؛ ويشجع جميع الدول على اتخاذ إجراءات وطنية تحقيقا لذلك.

"ويعيد مجلس الأمن، في هذا الصدد، تأكيد قراراته ذات الصلة، ولا سيما القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩).

"ويشير مجلس الأمن إلى أن الضمانات الفعالة المتفق عليها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أمر لا غنى عنه إذا أريد منع الانتشار النووي وتيسير التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ويجدد دعوته جميع الدول للتعاون مع الوكالة على نحو تام.

"ويؤكد مجلس الأمن مسؤولية الوكالة الأساسية ودورها المحوري في تعزيز الإطار الدولي للأمن النووي، ويؤيد أيضا خطة الأمن النووي للوكالة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣.

"ويرحب مجلس الأمن باعتماد خطة عمل الوكالة بشأن السلامة النووية، ويشير إلى المؤتمر الوزاري الذي عقدته في حزيران/يونيه ٢٠١١ بشأن السلامة النووية والاجتماع الرفيع المستوى للأمم المتحدة الذي عقده الأمين العام في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ بشأن السلامة والأمن النوويين، ويقدِّر المبادرات والجهود الدولية المختلفة لتحقيق هذه الغاية.

"ويشدد مجلس الأمن على أهمية الجهود الدولية لإنشاء مراكز دعم الأمن النووي المستقلة وعلى أهمية خطة الوكالة لإنشاء الشبكة الدولية لمراكز التدريب والدعم في مجال الأمن النووي.

"ويرحب مجلس الأمن بعمليات التصديق الإضافية للتعديل المُدخل في عام ٢٠٠٥ على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، وبحالات الانضمام الأخيرة إلى الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

"ويؤكد مجلس الأمن أهمية التقدم الذي أحرزته المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي.

"ويقر مجلس الأمن بالتقدم الذي أحرزته الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل، ويقدِّر تمديدها إلى ما بعد عام ٢٠١٢.

"ويشجع مجلس الأمن الدول على المشاركة في برنامج قاعدة بيانات الاتجار غير المشروع التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

"ويقدِّر مجلس الأمن الجهود التي تبذلها المنظمة الدولية للشرطة الجنائية في مجال مواجهة الاتجار النووي غير المشروع بسبل تشمل إنشاء وحدة منع الإرهاب الإشعاعي والنووي التابعة لها.

"ويحيط مجلس الأمن علما بالجهود الدولية الرامية إلى منع تمويل الأنشطة المتصلة بالانتشار،

ويحيط علما بالعمل الذي تقوم به فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

''ويرحب مجلس الأمن بإنشاء مراكز الامتياز التابعة للاتحاد الأوروبي والمعنية بالتخفيف من حدة المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية.

''ويهيب مجلس الأمن بالدول التي لم تقم حتى الآن بتقديم تقرير أول عن تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) أن تفعل ذلك، ويشجع جميع الدول على تقديم معلومات إضافية عن التنفيذ عند الاقتضاء أو بناء على طلب اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

''ويهيب مجلس الأمن بجميع الدول الأطراف في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية أن تقوم في أقرب وقت ممكن بالتصديق على تعديل الاتفاقية، ويشجعها على التصرف وفقا لأهداف التعديل ومقاصده إلى أن يدخل حيز النفاذ، ويشجع أيضا جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية وتعتمد تعديلها على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن.

''ويشجع مجلس الأمن جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي على أن تنضم إليها، ويشجع إجراء مناقشات فيما بين الدول الأطراف للنظر في تدابير تهدف إلى تنفيذ الاتفاقية بفعالية.

''ويبرز مجلس الأمن أهمية أن تقوم الدول بتبادل أفضل الممارسات لتحسين ممارسات الأمن النووي من أجل الحد من مخاطر الإرهاب النووي بغية تأمين جميع المواد النووية المعرضة للخطر من هذه المخاطر، ويشجع جميع الدول على تنفيذ أحدث التوصيات الصادرة عن الوكالة بشأن الحماية المادية للمواد النووية والمنشآت النووية (INFCIRC/225/Rev.5)، ويشجع الجهود الرامية إلى تأمين المصادر المشعة، ويدعو الدول إلى دعم خطة الأمن النووي التي أعدتها الوكالة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ وإلى تقديم تبرعات إلى صندوق الأمن النووي.

''ويهيب مجلس الأمن بجميع الدول الأطراف أن تحسن قدراتها الوطنية من أجل الكشف عن الاتجار غير المشروع بالمواد النووية وردعه وإيقافه في أراضيها كافة، وفقا لسلطاتها وتشريعاتها الوطنية وبما يتمشى مع القانون الدولي، بما في ذلك الالتزامات القانونية الدولية ذات الصلة، ويهيب بالدول القادرة على العمل على تعزيز الشراكات الدولية وبناء القدرات في هذا الصدد أن تفعل ذلك.

''ويشجع مجلس الأمن الدول، في هذا الصدد، على اتخاذ جميع التدابير الوطنية المناسبة وفقا لسلطاتها وتشريعاتها الوطنية وبما يتمشى مع القانون الدولي من أجل تعزيز الضوابط على الصادرات، والسيطرة على سبل الوصول إلى النقل غير الملموس للتكنولوجيا وإلى المعلومات التي يمكن أن تستخدم فيما يتصل بأسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، ومنع تمويل الانتشار وشحناته، وتأمين المواد الحساسة.

''ويشجع مجلس الأمن جميع الدول على أن تدير بشكل مسؤول وتحد إلى أقصى درجة ممكنة من الناحيتين التقنية والاقتصادية من استخدام

اليورانيوم العالي التخصيب للأغراض المدنية، بما في ذلك بالعمل على تحويل مفاعلات البحوث وعمليات إنتاج النظائر المشعة إلى استخدام أنواع وأهداف الوقود من اليورانيوم المنخفض التخصيب مع مراعاة الحاجة إلى توفير إمدادات مضمونة من النظائر المشعة الطبية.“

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحمل الرمز S/PRST/2012/14.

لم يعد ثمة من متكلمين مسجلين على قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٣.